

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017



الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة حملت تطورات الأحداث في الدول العربية خلال سنتي 2016 و2017 مزيداً من التغيرات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، عززت في جزء كبير منها موقع "إسرائيل" في الصراع ومكانتها في المنطقة نسبة إلى الدول العربية وإلى الفلسطينيين، ولا سيّما الملتمزين منهم بمسار التسوية و"الاعتدال". وعلى الرغم من أن الجزء المتبقي من تلك التغيرات لم يعزز بالضرورة من موقع قوى المقاومة الفلسطينية، إلا أنه أبقى أمامها مساحة مفتوحة لذلك في حال أحسنت تعاملها مع الفرص المتاحة بكفاءة أكبر من تعامل "إسرائيل" مع المخاطر المحيطة بها.

ويمكن تلخيص أبرز الأحداث التي أثرت في مكانة القضية الفلسطينية وبيئتها الاستراتيجية خلال سنتي 2016 و2017 في استمرار الأزمات الداخلية في كل من مصر وسورية، واستكمال الحملة ضدّ قوى التغيير العربية بصورة عامة، والتحوّلات التي شهدتها دول الخليج العربي (والتي كانت أزمة حصار قطر أبرزها)، بالإضافة إلى تصاعد الصراع الإقليمي بين دول "الاعتدال" العربي من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

في مصر، شكّل استمرار تدهور الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء أبرز العوامل التي صبّت في صالح البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث أتاح لها ذلك تعزيز تعاونها الأمني والعسكري مع مصر بصورة غير مسبقة، وأكسبها أهمية متزايدة كحليف بالنسبة للمؤسسة العسكرية وللقيادة السياسية المصرية. وفي الوقت نفسه، فإن انفلات الأمن في سيناء أسهم في الإضرار بالفلسطينيين وقوى المقاومة في قطاع غزة، عبر استمرار إغلاق معبر رفح والتسبب بتجريم الأنفاق التي كانت أهم شرايين تخفيف الحصار عن سكان القطاع.

ومن جهة أخرى، فإن الانفلات الأمني في سيناء أتاح لـ"إسرائيل" تعزيز أفضليتها الاستراتيجية بالنسبة للأردن كمزوّد للطاقة، فقد كان هو السبب الأساسي في قطع إمدادات الغاز المصري عن الأردن سابقاً، ويُشكّل استمرار هذا الانفلات أبرز العوامل التي قد تمنع التعاون المصري - الأردني في مجال الطاقة مجدداً.

أما سورية، فقد أدت أزمتها الداخلية الدموية إلى تغييب شبه كامل لدورها السياسي في الإقليم، إلا من باب جغرافيتها السياسية التي باتت خاضعة لموازنين القوى المتحاربة على الأرض، بعد أن تحوّلت البلاد إلى ساحة أساسية لتصفية نزاعات إقليمية ودولية متشابكة. وقد استغلت "إسرائيل" تلك التغيرات في تعزيز موقفها بالسيطرة على الجولان، واستباحة الأراضي والأجواء السورية لضرب الأهداف التي قرأت فيها مصدر تهديد استراتيجي لها.

وفي حين أسهمت الأزمة السورية في استنزاف "الجبهة الشمالية" لـ"إسرائيل" وزيادة الشرخ بين قوى المنطقة، وإكساب الصراع الإقليمي أهمية متزايدة على حساب القضية الفلسطينية، وزيادة مساحة المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والأردن على الصعيد الأمني؛ إلا أن تراجع حدة الصراع العسكري في سورية، عزز من نفوذ القوى المعادية لـ"إسرائيل" على "الجبهة الشمالية".

أما التغيرات التي شهدتها دول الخليج العربي، والتي جاءت في جزء كبير منها نتيجة لتطورات مشهد الحكم في السعودية واستمرار الحملة ضدّ قوى التغيير، فإن تقاطعها مع الرغبة الأمريكية بتفريغ المشهد في المنطقة للصراع مع إيران يفتح المجال أمام تحولات كبرى، يُنذر نجاحها بتحسين البيئة الإقليمية بالنسبة لـ"إسرائيل" بصورة غير مسبوقة عبر "تطبيع" وجودها في المنطقة، وبانضمام دول عربية إلى جهود تصفية القضية الفلسطينية.

ولكن في الوقت نفسه، فإن جهود تطبيع دول "الاعتدال" العربي لعلاقاتها مع "إسرائيل" تصطدم بعدة معوقات، أبرزها عدم توفر الغطاء السياسي لمثل هذا الأمر طالما لم يتحقق أي تقدم في مسار التسوية الفلسطيني - الإسرائيلي، وعدم قدرة النظام الرسمي العربي، وحتى أشد الأنظمة اعتدالاً، على تجاوز ملف القدس الذي تؤدي مواقف "إسرائيل" والولايات المتحدة تجاهه على إبقائه مشتتلاً.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

بالرغم من أن الجامعة العربية يفترض أن تكون حاضنة الوحدة العربية ورمز قوتها، إلا أنها عكست في بنيتها وأعمالها وقراراتها حالة الضعف والترهل والانقسام العربي. وقد أدت التطورات التي شهدتها العالم العربي خلال سنتي 2016 و2017 إلى مزيد من التراجع في دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية بصفة عامة، وفي القضية الفلسطينية بصفة خاصة، نتيجة لعدة عوامل، أبرزها: تعدد الأزمات التي يفترض بالجامعة التعامل معها، وانشغال عدد كبير من الدول الأعضاء فيها بالنزاعات والأزمات التي تعصف بساحتها الداخلية، وتداخل تلك الأزمات مع الصراعات الإقليمية التي باتت تحتل أولوية متقدمة على الصراع مع "إسرائيل" في أجندة بعض الدول العربية الكبرى، إلى جانب ما أسفر عنه ذلك من توتر في العلاقات بين الدول الأعضاء، مُضعفاً بذلك دور المنظمة بكاملها.

فقد أقلت أزمات سورية واليمن وليبيا، بالإضافة إلى الحرب ضدّ تنظيم داعش في الأماكن التي تمددت فيها (وخصوصاً في سورية، والعراق، وليبيا، وشبه جزيرة سيناء)، بظلال ثقيلة على

أجندات الدول العربية. وكذلك فعلت الحملة المضادة لقوى التغيير الداخلي، التي احتل استكمالها مرتبة متصدرة على سلم أولويات أبرز قوتين سياسيتين عربيتين، مصر والسعودية، وإلى جانبهما الإمارات صاحبة الدور والنفوذ المتزايد إقليمياً (سياسياً، ومالياً، وعسكرياً)، والتي يُمكن القول إن الأزمة الخليجية وقرار "مقاطعة" قطر من قبل هذه الدول (إضافة إلى البحرين) كانت من أبرز تداعياتها. وقد زاد تداخل هذه الملفات مع الصراع الإقليمي على النفوذ بين دول "الاعتدال" العربي من جهة، وإيران وحلفائها العرب من جهة أخرى، من ضبابية المشهد الذي يُخيم على المنطقة.

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية احتلت موقع الصدارة في إعلاني القمتين العربيتين الـ 27 (نواكشوط 2016/7/25) والـ 28 (البحر الميت 2017/3/29)، إلا أنها لم تحتل المرتبة نفسها في الأجندة العملية للدول التي صدر عنها الإعلانان. كما أن المواقف الواردة فيها لم تحمل جديداً يُذكر فيما يتصل بالموقف من الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والأرض الفلسطينية، ومن الصراع الفلسطيني الداخلي، ومن عملية التسوية.

أما أبرز المؤشرات على مدى تراجع اهتمام الجامعة العربية بالتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فتتمثل في تأخر استجابتها لأحداث هبة باب الأسباط التي اندلعت في 2017/7/14 إثر قرار الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى المبارك، ومحاولته نصب بوابات تفتيش إلكترونية على أبواب المسجد، عقب تنفيذ عملية فدائية استهدفت عناصر من شرطة الاحتلال في ساحاته. فلم ينعقد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب لمناقشة الاعتداء على الأقصى إلا بعد مرور نحو أسبوعين، وتحديداً في 2017/7/27، اليوم الذي كانت الهبة الشعبية الفلسطينية قد فرضت فيه بالفعل على سلطات الاحتلال التراجع عن التغييرات التي قامت بها في الأقصى، وشهد دخول جموع الفلسطينيين إلى المسجد مرددين تكبيرات العيد، بعد رفضهم دخول المسجد عبر بوابات الاحتلال طوال الفترة السابقة.

وباهاً خرج البيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي انعقد فعلياً بعد انتهاء الأزمة، حيث جاءت "الإدانة الشديدة لتصعيد إسرائيل الخطير في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك" التي عبر عنها البيان فارغة من المعنى، وكذلك "الرفض المطلق لقيامها [إسرائيل] بفرض حقائق جديدة على الأرض تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم". ومن المثير للاستغراب، أن البيان سبق تعبيره عن دعم دفاع الشعب الفلسطيني عن الأقصى، بالإشادة بما قال إنها جهود بذلها عدد من الملوك والرؤساء العرب لإنهاء الأزمة¹، وذلك بالتزامن مع انتشار بيانات ووسوم على وسائل التواصل الاجتماعي حاولت نسب الانتصار الفلسطيني لجهود رسمية بذلها زعماء عرب، على الرغم من خفوت نبرة النظام الرسمي العربي خلال الأزمة².

2. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة الفلسطينية:

لم تحمل سنتا 2016 و2017 جديداً يُذكر على صعيد موقف جامعة الدول العربية من الصراع الفلسطيني الداخلي، إذ واصلت دعمها لقيادة السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، باعتباره يمثل "الشرعية الوطنية الفلسطينية"، وهو ما عبّرت عنه القمة العربية الـ 27 في نواكشوط، عبر "التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتأمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني"³. كما شدد إعلان القمة العربية الـ 28 في البحر الميت على "دعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، في ظلّ الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس"⁴. وبخلاف عبارات الدعم المشار إليها، والمواقف والتصريحات الصادرة عن أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، التي تضمنت التشديد على ضرورة إتمام المصالحة وتأييد الجهود المصرية في دفعها، والترحيب بالتطورات الذي شهدها هذا الملف في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2017، لم يكن للجامعة دور فاعل في دفع مسار المصالحة الفلسطينية.

3. الموقف من عملية التسوية:

واصلت جامعة الدول العربية تمسكها بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت في سنة 2002، وأعلنت رفضها إدخال أي تعديل عليها، وذلك رداً على تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن فيه استعداد "إسرائيل" لدخول مفاوضات مع الدول العربية على أساس هذه المبادرة، ولكن مع بعض التعديلات التي "تعكس التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في المنطقة منذ 2002"⁵. كما بقيت جهود الجامعة محصورة في الإطار المعتاد نفسه على الصعيد الدبلوماسي، بتوفير الغطاء لخيارات المفاوضات الفلسطينية في المحافل الدولية، ودعم المبادرات الدولية لإعادة تحريك مسار المفاوضات، والتي كانت المبادرة الفرنسية أبرزها خلال سنتي 2016 و2017.

وقد صدرت مواقف عدة عن الجامعة والدول الأعضاء للتشديد على التمسك بالمبادرة كأساس للتسوية ورفض تعديلها، أبرزها البيانان الختاميان لقمّتي نواكشوط والبحر الميت، حيث أكدت الأولى على "تكريس الجهود كافة في سبيل حلّ شامل عادل دائم يستند إلى مبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة"، مبدية دعمها للجهود المصرية لدفع "عملية السلام"، وللمبادرة الفرنسية⁶.

بينما شددت الثانية التزام الدول العربية بالمبادرة والتمسك "بجميع بنودها"، بوصفها تجسّد الخيار العربي الاستراتيجي في "السلام" الشامل والدائم، وأنها "ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالحة تاريخية"، داعية دول العالم إلى "عدم نقل سفاراتها إلى القدس

أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل“، ومجددة دعمها لمخرجات ”مؤتمر باريس للسلام“⁷، الذي عُقد في 2017/1/15 تتويجاً لجهود المبادرة الفرنسية، بغياب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وكانت الجامعة العربية قد شاركت في مؤتمر باريس، حيث أكد أمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط التمسك بالمبادرة العربية بوصفها ركيزة أساسية للسلام، وفي الموقف من العلاقة مع ”إسرائيل“⁸. وقال أبو الغيط في وقت لاحق إن ”التفكير في مسارات بديلة لتسوية القضية الفلسطينية (بدلاً من حل الدولتين) لا يُعدّ سوى مضيعة للوقت والجهد، ويدفع المنطقة لمزيد من العنف والتطرف، وسيقابل برفض عربي صلب وواضح“⁹.

ولكن على الرغم من التأكيدات السابقة كلها، فإن المؤشرات المتزايدة على وجود مسارات منفصلة للتقارب بين عدد من الدول العربية مع ”إسرائيل“، خارج إطار المبادرة العربية وبشكل منفصل عن الموقف الجماعي الذي تعبّر عنه الجامعة العربية، يقلل من أهمية المبادرة، ويزيد من قناعة ”إسرائيل“ بقدرتها على الالتفاف على الشروط التي نصت عليها لتطبيع العلاقات مع الدول العربية، دون الحاجة إلى ربط مسار العلاقة مع تلك الدول بمسار التسوية مع الفلسطينيين.

ولربّما تُشكل التصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، عن قرب توصل ”إسرائيل“ إلى ”تسوية إقليمية مع العالم العربي أكثر من أي وقت مضى“، أبرز تلك المؤشرات. وأوضح ليبرمان، خلال المقابلة التي أجرتها معه القناة الإسرائيلية الثانية، أن نتنها هو يبذل قصارى جهوده للتوصل إلى تسوية مع ”العالم العربي المعتدل“ تمهد لتسوية مع الفلسطينيين¹⁰؛ وذلك بعكس ترتيب الأحداث التي تنص عليه المبادرة العربية.

أما التحركات العربية في الأمم المتحدة، فقد كانت مساعي استصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي أبرزها، وقد حملت ملابسات عرض مشروع القرار للتصويت أمام المجلس مؤشراً إضافياً على وجود خلل في منظومة الإجماع العربي في الموقف تجاه ”إسرائيل“؛ حيث فوجئت الدول العربية (ومن ضمنها فلسطين)، بطلب مصر ممثلة المجموعة العربية إرجاء التصويت على المشروع في 2016/12/22، دون تحديد موعد جديد¹¹.

وقد بررت الخارجية المصرية هذا الإجراء بالرغبة بإتاحة مزيد من الوقت للتأكد من عدم إعاقة مشروع القرار بالفيتو الأمريكي¹². إلا أن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي قال إن القرار المصري بإرجاء التصويت لم يتم بالتوافق مع الجانب الفلسطيني¹³. كما أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذي أعادت السنغال وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا طرحه أمام المجلس في اليوم التالي، ونال تأييد 14 عضواً من أصل أعضاء المجلس الـ 15¹⁴.

من جانب آخر، فقد دعم اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورته نصف السنوية العادية في 2017/9/12 اقتراحاً فلسطينياً لتشكيل لجنة خماسية عربية للتصدي لمحاولة "إسرائيل" الحصول على عضوية مجلس الأمن لسنتي 2019 و2020، وقرر الاجتماع تكليف أمين عام جامعة الدول العربية إجراء المشاورات اللازمة لتشكيل هذه اللجنة¹⁵.

وفي سياق دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، جددت قمتا نواكشوط والبحر الميت دعوة الدول العربية لمواصلة دعم موازنة السلطة الفلسطينية لمدة عام في كل مرة، وتوفير شبكة أمان مالي لها بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، إلى جانب قرار القمة الأخيرة بزيادة رأس مال صندوق القدس والأقصى بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي¹⁶.

وعلى الرغم من خطورة الإعلان الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، وعزم الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إليها، لم تخرج ردود الأفعال العربية الرسمية عن التثديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن إعلان ترامب. كما أنه لم تتم الدعوة لجلسة طارئة لزعماء الدول العربية، حيث اكتفت الدول الأعضاء بجلسة لمجلس وزراء الخارجية العرب في 2017/12/9.

وقد حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط من عواقب المساس بالوضع القانونية لمدينة القدس من أي طرف. كما حذر مجلس جامعة الدول العربية من تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس. ودان مجلس وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماع طارئ في القاهرة في 2017/12/9، إعلان ترامب، وأعلن رفضه، وإدانته، مشدداً على أنه "قرار باطل". وأكد الوزراء العرب، في البيان الختامي للاجتماع، أن "القدس الشرقية" هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن الإعلان يهدد بدفع المنطقة إلى الهاوية. وذكر المجلس أن إعلان ترامب "تطور خطير، وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال، وخرق القوانين والقرارات الدولية، وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام". وطالب الوزراء الولايات المتحدة بإلغاء قرارها، ودعوا الدول المختلفة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها "القدس الشرقية"، كما دعوا إلى العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن، يؤكد أن إعلان ترامب يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية. ورحبت جامعة الدول العربية بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2017/12/21، المتعلق بمدينة القدس المحتلة¹⁷.

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

تعززت خلال سنتي 2016 و2017 عودة مصر لموقعها ومكانتها السابقة لثورة 25 يناير 2011، باعتبارها الطرف العربي الأكثر حضوراً وتأثيراً في كثير من الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع مع "إسرائيل"، والراعي الأساسي لمسار التسوية السياسية لهذا الصراع، مستفيدة من استعادة اتزانها في التعامل مع مختلف الملفات، وخصوصاً على صعيد العلاقة مع حركة حماس وقطاع غزة. فقد شكّلت هذه النقطة أبرز تغيرات الموقف المصري من القضية الفلسطينية خلال هاتين السنتين، حيث أوقفت السلطات المصرية بصورة تدريجية التعامل مع حركة حماس كخصم سياسي على خلفية علاقتها بحركة الإخوان المسلمين في مصر، التي كان حرب النظام عليها هو عنوان المرحلة التي تلت انقلاب يوليو 2013، وهي حرب أصاب شررها الحركة الفلسطينية، ومعها قطاع غزة الخاضع لسيطرتها، خلال سنتي 2014 و2015.

انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

استكمل النظام المصري خلال سنتي 2016 و2017 حسم الصراع الداخلي ضدّ قوى التغيير التي تصدّرت المشهد عقب ثورة 25 يناير إلى حدّ كبير، وأعاد تثبيت مكانة مصر كعربٍ أساسي لخيار التسوية السلمية بوصفها خياراً استراتيجياً لحلّ الصراع مع "إسرائيل"، وذلك استكمالاً للمسار الذي خطّه المؤسسة العسكرية منذ انقلاب يوليو 2013 لإعادة دور مصر الاستراتيجي إلى سابق عهده، بعد الشكوك الكبيرة التي ثارت حول مصير مسار كامب ديفيد خلال الفترة المحدودة التي شهدت وصول الإسلاميين إلى مقاليد الحكم في البلاد.

كما استعادت مصر خلال هاتين السنتين دور "الشقيقة الكبرى"، صاحبة الثقل الأساسي في ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، عبر إعادة التوازن إلى علاقتها بحركة حماس مقارنة بما كانت عليه خلال سنتي 2014 و2015، ولكن عبر بوابة جهاز المخابرات العامة المصري، أي بشكل مشابه لما كانت عليه العلاقة في عهد الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك.

وبالتالي، فقد تواصل التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال محددتين أساسيتين: أولهما تبني التسوية كخيار استراتيجي يحكم النظرة المصرية لمختلف جوانب القضية والعلاقة مع الأطراف الفلسطينية ومع "إسرائيل"، وثانيهما إدارة العلاقة مع قطاع غزة (ومن يحكمه) استناداً لاعتبارات الأمن القومي.

ونتيجة للاعتبارات المذكورة، تواصلت الحملة التي بدأها الجيش المصري في أيلول/ سبتمبر 2013 بهدف ضبط الأمن في سيناء، والتي شملت استمرار حملة هدم الأنفاق الحدودية المقامة بين قطاع غزة وشمال سيناء، إلى جانب توسيع الشريط الأمني العازل الذي قررت السلطات المصرية إقامته على طول الحدود مع القطاع في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، حيث بدأت السلطات تنفيذ المرحلة الثالثة من الشريط في 2017/10/4 لزيادة عمقه إلى 1,500 م¹⁸.

وكانت الحملة قد أسفرت عن هدم أكثر من ألفي نفق خلال الفترة الممتدة من تموز/ يوليو 2013 وحتى أيلول/ سبتمبر 2015¹⁹، إلا أن عدد الأنفاق التي أعلن الجيش المصري عن هدمها شهد انخفاضاً كبيراً مع مرور الوقت، حيث دمر 42 نفقاً فقط خلال الفترة الممتدة من بداية سنة 2017 وحتى 2017/8/6²⁰، ولم يُعلن الجيش منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017 سوى عن تدمير ثلاثة أنفاق حدودية إضافية مع قطاع غزة²¹. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء شامل عن مجموع الأنفاق التي تمّ هدمها خلال سنتي 2016 و2017، إلا أن المؤشر السابق يشكّل دلالة على تراجع ظاهرة الأنفاق الحدودية بعد أن تمّ القضاء شبه النهائي عليها نتيجة تلك الحملة؛ وأصبح يسهل التعامل مع أي أنفاق جديدة مستحدثة.

وفي حين نجحت الإجراءات الأمنية المصرية في الحد من ظاهرة الأنفاق الحدودية، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نجاحٍ موزنٍ في مواجهة العناصر المسلحة التي تُشكّل التحدي الأبرز للأمن في سيناء، وفي مقدمتهم تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية سيناء"، الذي يتبنى غالبية الهجمات التي تستهدف قوات الأمن والجيش في شبه الجزيرة.

وعلى الجهة المقابلة، مهّد تحسن العلاقات المصرية مع حركة حماس الطريق أمام زيادة مستوى التعاون الأمني بين الطرفين في ضبط الحدود، وهو تعاون تطوّر بصورة تدريجية، ابتداءً من إعلان الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة في نيسان/ أبريل 2016 عن زيادة عدد مواقعها العسكرية وعديد قواتها على الحدود بناء على طلب مصري²²، وتوّج بإعلان وزارة الداخلية في غزة في حزيران/ يونيو 2017 الشروع في إقامة منطقة عازلة بعمق مئة متر على الحدود مع مصر.

ولكن هذا التحسن في العلاقات لم يُغيّر من أوضاع معبر رفح البري الذي شهد العمل فيه تراجعاً كبيراً منذ نهاية حزيران/ يونيو 2013، حيث بقي المعبر مغلقاً أمام حركة الأفراد معظم الوقت منذ ذلك التاريخ، واستمر أهل قطاع غزة في دفع ثمن تردّي الأوضاع الأمنية في سيناء، مع إصرار السلطات المصرية على ربط فتح المعبر بتحسين الحالة الأمنية فيها. وهو مفاد الرسالة التي أبلغتها السلطات المصرية بكل وضوح لوفد لجنة التكافل التي شكلتها الفصائل الفلسطينية في غزة لبحث تخفيف الحصار عن القطاع، خلال لقاء الوفد مسؤولين مصريين في القاهرة في آب/ أغسطس 2017، حيث قال صلاح البردويل، عضو الوفد والقيادي في حركة حماس، إن المخابرات المصرية

أبلغتهم أن معبر رفح لن يُفتح بشكل كامل إلا في حال استتباب الأمن في سيناء²³. وهو ما يُفسّر ربما عدم تحسن نظام العمل في المعبر، حتى بعد إعلان حماس حلّ لجنتها الإدارية في القطاع واستلام الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن المعابر.

وفي هذا السياق، لم يُفتح معبر رفح منذ بداية سنة 2016 وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017 سوى لمدة 80 يوماً من أصل 730 يوماً، حيث فُتح لمدة 44 يوماً خلال سنة 2016، و36 يوماً خلال الفترة الممتدة من 2017/1/1-2017/11/30، وبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في قوائم انتظار السفر 23 ألفاً²⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن الأيام التي فُتح فيها المعبر كانت تشهد إما فتحاً جزئياً باتجاه واحد، أو لمرور فئات محددة من سكان القطاع المحاصر، كالحجاج والفلسطينيين العالقين على الجانب المصري للمعبر²⁵. ونتيجة لتأثير الإغلاق المستمر للمعبر على تقييد حركة الفلسطينيين، أشار تقرير صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إلى ظهور سوق سوداء لنقل الأفراد بين القطاع ومصر، عبر ضباط المخابرات والجيش المصري بالتنسيق مع سماسرة فلسطينيين، وبشكل سري، لقاء مبالغ تصل إلى خمسة آلاف دولار أمريكي²⁶.

ولكن السلطات المصرية فتحت المعبر استثنائياً لإدخال شحنات وقود لتشغيل محطة كهرباء غزة في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2017²⁷، وذلك بعد تشديد السلطة الفلسطينية في رام الله إجراءاتها ضد قطاع غزة، والتي أدت إلى وقف تشغيل محطة الكهرباء نتيجة لانقطاع إمدادات الوقود، وتقليص إمدادات الكهرباء الإسرائيلية للقطاع. وجاءت هذه الخطوة ربما في إطار رغبة القاهرة في إنجاح جهود الوساطة التي كانت تقوم بها لإتمام المصالحة الفلسطينية، وتجنب انهيار الأوضاع الإنسانية في القطاع.

أ. العلاقات المصرية - الفلسطينية:

شكّلت استعادة التوازن في العلاقة مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً مع حركة حماس، السمة الأبرز للتطورات المتصلة بالعلاقات المصرية الرسمية مع الفلسطينيين خلال سنتي 2016 و2017، وهو تحول يمكن إرجاعه بصورة أساسية إلى التقاء الطرفين على أرض الواقع السياسية، وتجاوز مفاعيل الأزمة المصرية الداخلية، والتي تسببت منذ انقلاب يوليو 2013 بتوتر العلاقة بين النظام المصري المنقلب على حكم جماعة الإخوان المسلمين من جهة، وحركة حماس صاحبة الصلات الوثيقة بالجماعة من جهة أخرى.

ولم يقتصر احتكام القاهرة إلى "البرجماتية" في علاقاتها مع الفلسطينيين على حركة حماس وحدها، بل شمل أيضاً علاقة القاهرة بالرئيس محمود عباس وحركة فتح، وبتيار القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، بالشكل الذي ضمن لها امتلاك أوراق القوة والضغط اللازمة لاستعادة

ثقلها السياسي في الملف الداخلي الفلسطيني، الذي كان خلال الفترة السابقة أبرز نقاط تراجع نفوذها فيما يتصل بالقضية الفلسطينية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن القاهرة حرصت في الوقت نفسه على إخضاع علاقاتها مع الفلسطينيين للمحددات التي ذُكرت سابقاً، فقد جاء تحسّن علاقتها بحركة حماس من بوابة التعامل مع الأوضاع في قطاع غزة كأحد قضايا الأمن القومي المصري، مع تولّي جهاز المخابرات العامة المصري ملف العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، دون أن يؤثر ذلك على استمرار دعم مصر الرسمي للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس باعتبارها الممثل السياسي الشرعي للفلسطينيين، وشريكها في تبني مسار التسوية.

بدأ التحول الإيجابي في العلاقة بين القاهرة وحماس في شهر آذار/ مارس 2016، على الرغم من اتهام وزير الداخلية المصري لحماس في السادس من ذلك الشهر بالتورط إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين في اغتيال النائب العام السابق هشام بركات، واستهجان الحركة لهذا الاتهام²⁸. فالأمر لم يحلّ دون إجراء جولتين من المحادثات في القاهرة بين وفد من حركة حماس والمسؤولين المصريين بعدها بأيام، حيث قام وفد رفيع من الحركة بعقد سلسلة لقاءات مع المخابرات العامة المصرية خلال الفترة 2016/3/15-12، في زيارة وصفها عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق بأنها "فتحت صفحة جديدة، وخطاب مودة، للأشقاء في مصر"²⁹، وعلق عليها القيادي في حماس محمود الزهار بقوله إن مصر غيرت موقفها تجاه الحركة بعد نحو ثلاث سنوات من التوتر والقطيعة³⁰.

وفيما أبقى مضمون لقاءات الجولة الثانية بعيداً عن وسائل الإعلام³¹، فقد نقلت وكالة معا عن مصادر أمنية مصرية تأكيدها أن الجولتين أدتا إلى "إزالة جميع الخلافات الجوهرية في ظلّ نوايا حسنة وإيجابية من حماس اتجاه مصر، وإصرار الحركة على التقارب مع مصر وكسر حالة الجمود بين الجانبين"، موضحةً أن إثبات حسن نوايا حماس ارتبط بمحورين، هما "مواصلة حركة حماس في المصالحة الفلسطينية بشكل متسارع وجاد مع حركة فتح، وضبط الحدود الفلسطينية مع مصر"³².

وبالفعل، فقد تركز تطور العلاقات بين مصر وحماس في هذين المسارين بصورة أساسية، حيث شهدت بداية سنة 2017 جولة جديدة من اللقاءات، كان أبرزها لقاء جمّع مدير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي بنائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في 2017/1/23³³، وذلك ضمن زيارة وفد من حماس للقاء مسؤولين مصريين لبحث العلاقات الثنائية والوضع الأمني على الحدود³⁴. تبعته زيارة استمرت عدة أيام لوفد أمني من قطاع غزة إلى القاهرة لبحث عدد من الملفات الأمنية، أبرزها ضبط الحدود³⁵. وقد أسفرت تلك اللقاءات لاحقاً عن اتخاذ وزارة

الداخلية في غزة عدة إجراءات جديدة لضبط الحدود مع مصر في حزيران/ يونيو 2017، سبقت الإشارة إليها في هذا الفصل.

أما ملف المصالحة الفلسطينية فقد كان نقطة التركيز التالية في علاقات القاهرة بحماس، وكان لتجاوب الحركة مع الجهود المصرية في هذا الإطار أثر في تطوير تلك العلاقات بصورة إضافية، تُوِّجت بموافقة السلطات المصرية في أيلول/ سبتمبر 2017 على فتح مكتب للتنسيق والارتباط للحركة في القاهرة، ومنح إذن الإقامة الدائمة لعضو مكتبها السياسي روجي مشتهى³⁶، بعد إعلان حماس حلّ لجنتها الإدارية في قطاع غزة.

أما بالنسبة للعلاقة مع السلطة الفلسطينية في رام الله برئاسة محمود عباس، فقد استمرت على أساس أنها المسار الوحيد للعلاقات المصرية الرسمية على المستوى السياسي، بوصفها الممثل الشرعي للفلسطينيين، والشريك السياسي في تبني مسار التسوية. كما استمرت القاهرة في كونها، إلى جانب عمّان، أبرز الأطراف العربية التي نسقت معها قيادة السلطة الفلسطينية تحركاتها السياسية المتعلقة بمسار التسوية، ولا سيّما مع نيل مصر عضوية مجلس الأمن كممثلة عن المجموعة العربية.

وفي هذا السياق، فقد كانت مصر طرفاً في آلية التشاور الثلاثية التي انطلقت في أيار/ مايو 2017، والتي تضم كلاً من مصر والأردن إلى جانب السلطة الفلسطينية، بهدف تنسيق الجهود المتعلقة بالمفاوضات مع "إسرائيل"؛ حيث شهد الأردن اجتماعاً لوزيري خارجية الأردن ومصر ومسؤول ملف المفاوضات في السلطة الفلسطينية صائب عريقات، وذكر بيان مشترك، صدر من عمّان عن الأطراف المشاركة بالاجتماع، أن "حل الدولتين" يمثل "السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل"، معوّلاً على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستئناف مباحثات "السلام"³⁷. وجاء هذا الاجتماع قبيل زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى واشنطن للقاء ترامب. كما شهدت القاهرة في آب/ أغسطس 2017 اجتماعاً آخر بين وزراء خارجية الأطراف الثلاثة، بهدف الاتفاق على موقف موحد للتعاطي مع زيارة كانت مرتقبة لوفد أمريكي إلى المنطقة لبحث "عملية السلام"³⁸.

وقد انسحبت الشراكة المصرية مع الرئيس محمود عباس على العلاقة مع حركة فتح بصفة عامة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصر سعت للاحتفاظ بعلاقتها بطرفي الخلاف الداخلي في الحركة، أي تيارَي عباس ودحلان. فإلى جانب رعاية مصالحة دحلان مع حماس، فقد استضافت مصر في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 مؤتمر "مصر والقضية الفلسطينية"، الذي عُقد في منتجع "العين السخنة"، ووقف دحلان وراء تنظيمه وتمويله. وسهّلت مصر دخول مشاركين في المؤتمر، من قطاع غزة عبر معبر رفح، على الرغم من اعتراضات حركة فتح الرسمية على انعقاد المؤتمر، ورفض مناقشته مواضيع تخص الحركة، وهو الأمر الذي عدّته تدخلاً في شؤونها الداخلية³⁹.

وفي إطار التحول في مواقف مصر وانفتاحها على مختلف الأطراف ضمن جهود استعادة دورها في الملف الداخلي الفلسطيني، زار القاهرة أيضاً وفد من حركة الجهاد الإسلامي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، برئاسة أمينها العام رمضان عبد الله شلح، للقاء مدير جهاز المخابرات العامة وبحث مقترحات الحركة لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني⁴⁰، كما كانت حركة الجهاد، إلى جانب ممثلي حماس وتيار دحلان في فتح، طرفاً في اللقاءات التي بحثت مع المسؤولين المصريين إيجاد مخارج لأزمة قطاع غزة في آب/ أغسطس 2017⁴¹.

ب. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة الفلسطينية:

استثمرت مصر التحولات في علاقتها مع حركة حماس في استئناف دورها الفاعل في الوساطة بين طرفي الصراع الداخلي الفلسطيني، وقد لقيت جهود الوساطة المصرية ترحيباً فلسطينياً واسعاً من مختلف الأطراف، وخصوصاً عقب سلسلة اللقاءات التي عقدتها المخابرات المصرية مع وفدي فتح وحماس في القاهرة في أيلول/ سبتمبر 2017، والتي أثمرت عن بدء اتخاذ عدد من الخطوات باتجاه تنفيذ المصالحة، أبرزها إعلان حركة حماس حل لجنتها الإدارية في قطاع غزة في ختام تلك الجولة من اللقاءات، ودخول حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامى الحمد الله إلى قطاع غزة في 2017/10/2 إيذاناً بتولي مهامها في القطاع، ثم تسلمها إدارة معابر غزة رسمياً مطلع الشهر التالي.

وعند قراءة سلوك القاهرة في هذا الملف، نجد أن تركيزها على إنجاز جهودها السياسية وتحقيق إنجاز على هذا الصعيد قد دفعها لمراجعة سلوكها السابق خلال سنتي 2014 و2015، بتوجيه الضغط إلى طرف فلسطيني دون آخر. وبرزت في هذا السياق بعض المواقف التي لجأت فيها مصر لممارسة ضغوط على الرئيس محمود عباس لإنجاح مساعيها في المصالحة.

ومن الممكن أن تُقرأ موافقة السلطات المصرية على إدخال شحنات وقود لمحطة كهرباء غزة عبر معبر رفح في حزيران/ يونيو 2017، بعد اتخاذ الرئيس محمود عباس إجراءات لتشديد الخناق على حماس في غزة، في هذا السياق. ومما يُعزز هذه القراءة، تشديد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية في وقت لاحق، تعليقاً على تقديم السلطات المصرية تسهيلات لقطاع غزة في ظلّ تضيق السلطة في رام الله الخناق عليه، على أن "أي إجراء تتخذه [مصر] يخص غزة يجب أن يكون بالتنسيق مع القيادة الفلسطينية... حتى لا نكون نجدف في الاتجاهين"، وقوله: "لا نريد أن يتم تنفيس إجراءاتنا بحق القطاع"⁴².

وفي السياق نفسه يُمكن أن تُقرأ أيضاً الرعاية المصرية للمصالحة بين حركة حماس والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان وتياره في غزة، حيث نُقل عن القيادي في حماس أحمد يوسف قوله إن المبادرة المصرية لإيجاد تلك المصالحة كان من شأنها أن "تحقق انفراجاً حقيقياً في غزة"⁴³،

وذلك في إشارة إلى التسهيلات المصرية التي كان يجري الحديث عن أن القاهرة كانت مستعدة لتقديمها لإنجاح التفاهات بين الطرفين، وتتعلق بالمعابر والأوضاع الاقتصادية في القطاع⁴⁴.

ج. الموقف من عملية التسوية:

عزز استقرار حكم المؤسسة العسكرية في مصر خلال سنتي 2016 و2017 من مركزية مكانة التسوية في السياسة الخارجية المصرية، بوصفها أهم ملفات نشاطها الدبلوماسي إقليمياً ودولياً، وهو ما أظهرته تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك خطابه في اللقاءات والمنابر الدولية، بتركيزها على رغبة بلاده في دفع مسار التسوية قدماً.

وفي هذا السياق، وجّه السيسي في أيار/مايو 2016 رسالة للفلسطينيين والإسرائيليين بضرورة التوصل إلى حل حقيقي للقضية الفلسطينية، باعتبار أن ذلك سيحقق سلاماً أكثر دفئاً، مؤكداً استعداد مصر لتقديم كل الضمانات الممكنة لتحقيق مثل هذا الأمر. وخاطب القيادة الإسرائيلية راجياً منها أن تسمح "أن يذاع هذا الخطاب في إسرائيل مرة واثنين. هناك فرصة حقيقية للسلام رغم ما تمر به المنطقة من ظروف"⁴⁵. وقد لقيت الدعوة ترحيباً فلسطينياً على لسان حركة فتح، التي قالت إن ما ورد في خطاب الرئيس السيسي يعبر عن "حرص مصر الأكيد والثابت (...) على السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره"⁴⁶. كما رحّب بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، قائلاً: "أقدر ما يقوم به الرئيس السيسي، وأتشجع من روح القيادة التي يبديها"⁴⁷، وذلك إلى جانب ترحيب كل من جامعة الدول العربية والولايات المتحدة بتلك الدعوة⁴⁸.

وقد عبّر السيسي، خلال لقاء أجراه مع رؤساء تحرير الصحف القومية المصرية، عن اعتقاده بأن "القناعة بأهمية السلام تتزايد لدى الجانب الإسرائيلي"، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن استمرار الصراع يؤثر فيهما سلباً⁴⁹. وكرر السيسي في حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماعها السنوي، دعوته للجانبين إلى استئناف المفاوضات، حيث وجّه في أيلول/سبتمبر 2016 "نداءً إلى الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية في أهمية إيجاد حل لهذه القضية [الفلسطينية]"، واصفاً التجربة المصرية لـ "السلام" مع "إسرائيل" بـ "رائعة"⁵⁰. كما خاطب "الشعب الإسرائيلي" مجدداً في خطابه التالي أمام الجمعية في أيلول/سبتمبر 2017، قائلاً: "لدينا في مصر تجربة رائعة وعظيمة في السلام معكم منذ أكثر من 40 سنة، ويمكن أن نكرر هذه التجربة وهذه الخطوة الرائعة مرة أخرى"، مؤكداً الحرص على "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي [الفلسطيني]"، وناشد الرأي العام الإسرائيلي "الوقوف خلف قيادته السياسية"⁵¹. وربما يكون السيسي قد كرر خطأ عبارة "أمن المواطن الإسرائيلي"، ولكن هذا الخطأ توافق مع ميل السيسي في خطابه إلى توجيه حديثه للطرف الإسرائيلي.

وقد تناول السيسي هذا الملف خلال لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال تلك الاجتماعات، وقال السيسي خلال حوار له مع شبكة فوكس نيوز Fox News الأمريكية: "لقد أبلغت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن لديه فرصة لحل قضية القرن، فهذه قضية القرن فضلاً عن كونها إحدى أكبر ذرائع الإرهاب"⁵². وسبق للرئيس المصري تعبيره عن اعتقاده بأن الرئيس ترامب "هو الرقم الحاسم" في التوصل لحل القضية الفلسطينية، وذلك في إطار حديثه مجدداً عن وجود "فرصة للسلام"، ودعوته الإسرائيليين إلى اغتنامها وعدم إهدارها⁵³. وكان السيسي قد طرح على ترامب رؤيته بالنسبة للحل النهائي في فلسطين خلال لقاء سابق جمعتهما في البيت الأبيض في نيسان/ أبريل 2017، وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري أن تلك الرؤية تلخصت في إقامة الدولتين والعمل على تغيير المناخ الإقليمي وإزالة أسباب التوتر والصراع القائم⁵⁴.

على الجانب الإسرائيلي، لخص بنيامين نتنياهو مدى ارتياح "إسرائيل" للاستقرار الذي يشهده "السلام" مع مصر بقوله إنه "مرساة الاستقرار والأمن في المنطقة" وشكر السيسي على "قيادته وجهوده لتعزيز السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وفي الشرق الأوسط الأوسع"⁵⁵.

كما كانت مواقف السيسي تجاه "إسرائيل" محل ترحيب سياسي وإعلامي واسع لدى تل أبيب. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة هآرتس عن وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف جالانت Yoav Galant قوله إن "إسرائيل" محظوظة بتمكن السيسي من السيطرة على مقاليد الحكم واستعادتها من الإخوان المسلمين، وذلك في تسجيل صوتي مسرب لجلسة مغلقة جمعت مع قادة التنظيمات اليهودية في شمال الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أن جالانت وصف السيسي بأنه "مبارك بعد عملية تجميل"، وقوله إن من مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة مواصلة دعم النظام الحالي في مصر⁵⁶. وهو موقف مشابه لموقف وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز، الذي حضّ المجتمع الدولي على دعم السيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني في بلاده، قائلاً إن انهيار مصر "سيشكل خطراً ليس فقط على إسرائيل والشرق الأوسط، بل على أوروبا أيضاً"⁵⁷.

من جانب آخر، تناولت بعض وسائل الإعلام في شباط/ فبراير 2017 وجود مشاريع لإنهاء الصراع مع "إسرائيل" تشمل أفكاراً للتنازل عن أجزاء من سيناء لصالح الدولة الفلسطينية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية علاء يوسف نفى تلك الأنباء، مؤكداً أن هذا الأمر "لم يسبق مناقشته أو طرحه على أي مستوى من جانب أي مسؤول عربي أو أجنبي مع الجانب المصري". وأوضح أنه "من غير المتصور الخوض في مثل هذه الأطروحات غير الواقعية وغير المقبولة"⁵⁸.

وقد اعترضت القاهرة رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، غير أنه تمّ حصر التفاعل ضده في إطار محدود، وبسقف إعلامي منخفض. وكان لافتاً

للنظر صدور تسريبات عن توجيهات من ضباط محسوبين على المخابرات المصرية إلى رموز إعلامية بمحاولة تبريد الموضوع وعدم استثارة الناس⁵⁹.

د. العلاقة مع "إسرائيل":

توالى خلال سنتي 2016 و2017 بوادر تحسن العلاقات السياسية والديبلوماسية بين القاهرة وتل أبيب، بدءاً بعودة السفير المصري إلى تل أبيب بعد نحو ثلاث سنوات من سحبه خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، احتجاجاً على العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012؛ حيث قدّم السفير المصري الجديد في "إسرائيل" حازم خيرت أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في 2016/2/25⁶⁰. وفي وقت لاحق، توجه وزير الخارجية المصري سامح شكري للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القدس في 2016/7/10، في أول زيارة لوزير خارجية مصري إلى "إسرائيل" منذ تسع سنوات⁶¹. وبعد تلك الزيارة بأيام، شارك الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، إلى جانب رئيس حكومته بنيامين نتنياهو وزوجته، في حفل استقبال أقامته السفارة المصرية في تل أبيب بمناسبة ذكرى ثورة 23 يوليو 1952، وقال نتنياهو في كلمته خلال الحفل: "علينا (مصر وإسرائيل) أن نتشابه الأيدي ضد الإرهاب. علينا أن نتشابه الأيدي من أجل السلام. السلام بيننا قوي ومتين منذ قرابة أربعة عقود. إنه تجاوز جميع العواصف والتحديات"⁶². وجاء ذلك بعد أيام من وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور لبيرمان لمصر بأنها "الحليف الأكثر أهمية والأكثر جدية في الشرق الأوسط وبين الدول العربية"⁶³. كما شاركت مصر، إلى جانب الأردن، في جهود إخماد الحرائق التي استمرت عدة أيام في "إسرائيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. وقد وجه بنيامين نتنياهو الشكر للبلدين عبر حسابه على موقع الفيسبوك للتواصل الاجتماعي⁶⁴.

أما أبرز تطور في العلاقات بين الجانبين فقد تمثل في لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2017/9/18، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول لقاء رسمي يجمعهما. وقد عبّر السيسي خلال اللقاء عن رغبته في "المساعدة في المبادرات لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين"⁶⁵. ولكن ربما تجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة هآرتس سبق أن أشارت إلى أن بنيامين نتنياهو كان قد اجتمع سراً بالسيسي في القاهرة في نيسان/ أبريل 2016، برفقة زعيم المعارضة الإسرائيلية ورئيس المعسكر الصهيوني إسحق هرتسوغ⁶⁶.

وفي إطار التنسيق السياسي بين تل أبيب والقاهرة، فقد أطلعت مصر "إسرائيل" مسبقاً على نيتها نقل جزيرتي تيران وصنافير للسيادة السعودية، حيث أوضحت تل أبيب عدم معارضتها لهذا الأمر طالما أن حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية في مضيق تيران ستبقى مضمونة⁶⁷؛ وهي

النقطة التي أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري على وجودها⁶⁸. كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون إن "إسرائيل" طرف في الاتفاق على نقل الجزيرتين، موضحاً أن السعودية تعهدت بالوفاء بالالتزامات العسكرية الواردة في الملحق العسكري لـ "اتفاق السلام" مع مصر في تلك المنطقة⁶⁹.

أما على صعيد العلاقات الأمنية والعسكرية، فقد شكّل تدهور الأمن في سيناء واستمرار اتخاذها نقطة انطلاق بالنسبة لتنظيم "ولاية سيناء" فرصة لتطورها بصورة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة بين القاهرة وتل أبيب. وهو ما شكّل بالنسبة لـ "إسرائيل" فرصة إيجابية حسّنت من بيئتها الاستراتيجية، نظراً لتجاوز مكاسب زيادة التعاون الأمني مع مصر حجم التهديد الأمني المحتمل أن تُشكّله "ولاية سيناء" بالنسبة لها، أتاح لها في الوقت نفسه الاستفادة من الحملة الأمنية المصرية لمواجهة احتمال تهريب السلاح لصالح حركة حماس في غزة، التي تُشكّل تهديداً أمنياً أكثر جدية لها.

وقد تعددت مؤشرات تزايد التنسيق الأمني وتحسن البيئة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" خلال سنتي 2016 و2017، ومن بينها ما ذهب إلى تأكيده يوسي ميلمان، المحلل الإسرائيلي لشؤون الأمن القومي، بقوله إن "تل أبيب تُعرّف العلاقات مع القاهرة على أنها تحالف استراتيجي، وهي تأتي من حيث أهميتها للمصالح الأمنية القومية في المرتبة الثانية مباشرة، بعد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الحميمة"، مشيراً إلى أن الروابط العسكرية والأمنية بين الطرفين في عهد السيسي وصلت إلى مستويات رفيعة، تجاوزت ما كانت عليه في عهد مبارك⁷⁰.

أما عن طبيعة الأهداف التي خدمها تطور هذا التنسيق، فتجدر الإشارة إلى ما أوردته صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية، من أن تغير النظام في مصر أدى إلى تقليص الجهود الإسرائيلي في مكافحة تهريب السلاح إلى غزة، وأضافت الصحيفة أن رئيس جهاز الموساد Mossad يوسي كوهين Yossi Cohen وضع على رأس أولوياته تعزيز العلاقة والتعاون مع المخابرات المصرية⁷¹. وضمن الإطار نفسه، قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إن مصر غمرت الأنفاق الحدودية مع غزة بالماء بناء على طلب إسرائيلي، واصفاً التنسيق الأمني بين البلدين بأنه "أفضل من أي وقت مضى"⁷². كما أشاد السفير الإسرائيلي في مصر ديفيد غوفرين David Govrin، في مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت، بدفع العلاقات بين تل أبيب والقاهرة، مضيفاً أنه قبل أربعة عقود لم تحلم "إسرائيل" بأن تصل إلى هذا المستوى من التعاون الأمني مع مصر⁷³.

ومن أبرز الأمثلة على هذا التطور غير المسبوق على صعيد التعاون الأمني، قدم الادعاء العام الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 لائحة اتهام ضد فلسطيني سلمته مصر لـ "إسرائيل" بعد اعتقاله في الأراضي المصرية بتهمة تهريب السلاح إلى قطاع غزة⁷⁴. كما تزايدت الأنباء حول

قيام طائرات بدون طيار إسرائيلية بتنفيذ غارات ضد أهداف في سيناء خلال سنتي 2016 و2017، في إطار محاربة "إسرائيل" لما تعتبره تهديدات لأمنها على الجهة الغربية من حدودها مع مصر، وخصوصاً ضد تنظيم "ولاية سيناء" التابع لداعش. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة العربي الجديد أن مواطناً مصرياً قُتل في مدينة رفح المصرية في 2016/8/29، إثر قصف سيارته من قبل طائرة بدون طيار يُعتقد أنها إسرائيلية، بعد تلقيه تهديدات من ضباط إسرائيليين بعدم التحرك في المنطقة الحدودية. ونقلت الصحيفة عن أحد شيوخ سيناء تأكيده تلقي عدد من أهالي المنطقة اتصالات مماثلة من ضباط إسرائيليين⁷⁵. وتسببت غارة مماثلة بقتل عشرة مصريين في 2017/1/20، في منزل بمنطقة العجرا جنوب مدينة رفح المصرية، بينهم طفل في العاشرة من عمره⁷⁶.

وفي المجال الاقتصادي، كان الحدث الأبرز توقيع شركة دولفينز للغاز الطبيعي المصرية اتفاقية مع مجموعة الشركات المشغلة لحقل تamar الإسرائيلي لاستيراد الغاز على مدى 15 عاماً، في صفقة قُدرت قيمتها بنحو 20 مليار دولار أمريكي⁷⁷. إلا أن إعلان وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 عن توقف بلاده عن استيراد الغاز بدءاً من السنة المقبلة قد يضع حداً لتلك الصفقة، إذ قال الوزير إن الاكتشافات الجديدة في حقل "ظهر" المصري ستكون كافية لسد الاحتياجات المحلية من الغاز الطبيعي المسال، كما أنه من الممكن أن تبدأ مصر بتصديره في سنة 2019⁷⁸.

من جهة أخرى، واصلت شركة الكهرباء الإسرائيلية مطالبة شركات طاقة مصرية بدفع تعويضات عن توقف تزويدها بالغاز في سنة 2012، وأعلنت الشركة الإسرائيلية أن الطعن الذي تقدمت به كل من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول أمام محكمة سويسرية، ضد حكم سابق يلزمهما بدفع تعويضات بقيمة ملياري دولار أمريكي، قد تم رفضه⁷⁹.

2. الأردن:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

لم يشهد الأردن بصورة عامة تغييراً على صعيد موقعه ضمن البيئة الاستراتيجية للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2016 و2017. فكما في السنتين السابقتين، جَهد الأردن في محاولة تحصين نفسه من تأثيرات الأزمات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي، وخصوصاً مع تواجده الجغرافي في "عين العاصفة"، ووقوعه على أطول خط تماس مباشر مع محورَي النزاع الأساسيين في المنطقة في الوقت نفسه: أولهما القضية الفلسطينية والصراع مع "إسرائيل"، وثانيهما الصراع المتزايد على النفوذ بين الدول العربية "السنية"، أو ما يُعرف بدول الاعتدال العربي، وبين إيران.

وإذا ما أضفنا إلى العامل الجغرافي العوامل التاريخية والديموجرافية المتعلقة بصلة الأردن بالقضية الفلسطينية، إلى جانب موقعه من التحالفات في المنطقة، وأوضاعه الاقتصادية الداخلية، فإننا نرى أن صانع القرار في الأردن يواجه معادلة شديدة التعقيد.

فمن جهة، يُعدّ الأردن حليفاً أساسياً للولايات المتحدة، وهو عضو أساسي في "نادي الاعتدال" العربي وفي الحرب على "الإرهاب"، وتربطه بـ"إسرائيل" منذ سنة 1994 "اتفاقية سلام" أوجدت جملة من المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة.

ومن جهة أخرى، فإن تركيز الاحتلال الإسرائيلي المستمر في سياساته التهودية على المسجد الأقصى يضع تلك الاتفاقية موضع رفض شعبي وبرلماني مستمر، ويُبقي العلاقة بين عمّان وتل أبيب في حالة "سلام بارد"؛ باعتبار الأردن صاحب الوصاية التاريخية والمسؤولية المباشرة عن المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، ناهيك عن الاعتبارات الديموجرافية والصلوات الوثيقة بين الشعب الأردني بمختلف مكوناته مع القضية الفلسطينية، ومع القدس على وجه الخصوص.

ومن جهة ثالثة، فإن الأردن الذي كان أول من حذّر من بروز "هلال شيعي" في المنطقة، قد بات اليوم يجد نفسه على تماس مباشر مع هذا "الهلال" على حدوده الشرقية والشمالية، مع تزايد النفوذ الإيراني في العراق وسورية بعد الأزمات التي مرّ بها كل منهما، وفي ظلّ التواجد العسكري لطهران وحليفها حزب الله على الأرض السورية. هذا بالإضافة طبعاً إلى مخاوف التهديد الأمني القادمة عبر تلك الحدود من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي يُعدّ الأردن أحد ألدّ أعدائه.

ومن جهة رابعة، فإن الأزمة الخليجية والتغيرات السياسية الداخلية الواسعة التي تشهدها السعودية جنوباً تزيد من هواجس قلق الأردن وخشيته من التداعيات المحتملة لأزمات المنطقة على استقراره الداخلي، ولا سيّما على صعيدي الاقتصاد وأمن الطاقة. كما أن الإشارات المتزايدة عن رغبة وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في التقارب مع "إسرائيل"، والحديث عن وجود صفقة تتضمن التنازل عن حقّ عودة اللاجئين وتدويل القدس، تثير قلق الأردن⁸⁰.

وفي المحصلة، فإن تفاعل هذه العوامل التي تحيط بالأردن من جهاته الأربع يدفع عمّان لموازنة حساباتها السياسية بدقة، ويجعلها غير راغبة في تصعيد أي من الأزمات السياسية التي تمرّ بها في علاقتها بأي من جيرانها، وخصوصاً مع "إسرائيل"، حفاظاً على تحالفها مع الولايات المتحدة، وسعياً لضمان تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي الوقت الراهن، فإن هذا الأمر يصبّ في مصلحة "إسرائيل"، التي يرى صانع القرار في الأردن أنها، على الرغم من تردي العلاقات السياسية معها، تبقى البلد الأكثر "قوة ونفوذاً" ودعمًا خارجياً دولياً بين دول الجوار، ومن شأن استمرار التعاون معها تأمين مصالح الأردن السياسية

والاقتصادية والأمنية على الصعيد الاستراتيجي. ويبدو أن تل أبيب تُدرك جيداً تلك الاعتبارات، وتستغلها بما يُعزز موقعها الاستراتيجي، مع مواصلة سياساتها التهويدية والاستيطانية في القدس، دون القلق من تأثير هذه السياسة سلباً على مصالحها المشتركة مع الأردن.

ب. العلاقات الأردنية – الفلسطينية:

حافظ الأردن خلال سنتي 2016 و2017 على مواقفه التقليدية السابقة من أطراف الخلاف الفلسطيني الداخلي، وواصل دعمه للرئيس محمود عباس بوصفه الممثل الشرعي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، دون أن تشهد علاقة عمّان بفصائل المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً حركة حماس تطوراً أو تغييراً يُذكر.

وفي هذا السياق، استمر تنسيق المواقف السياسية المتعلقة بالتسوية وغيرها من الملفات المشتركة بين عمّان ورام الله، ولا سيّما ملف القدس والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، الذي كان محور الزيارة التي قام بها العاهل الأردني إلى رام الله في آب/أغسطس 2017، عقب هبة باب الأسباط، حيث وصف مسؤولون فلسطينيون تلك الزيارة بأنها بمثابة رسالة دعم للسلطة في مواجهة "إسرائيل" واعتداءاتها في الأقصى والقدس خصوصاً. وقال وزير الخارجية الفلسطيني عقب ذلك اللقاء إن الطرفين اتفقا على "تشكيل خلية أزمة مشتركة تتواصل في ما بينها لتقويم المرحلة الماضية و[استخلاص] الدروس والعبر، و[التعامل مع] أي تحديات قد نواجهها في الأقصى"⁸¹.

وكان هذا التنسيق بشأن الأقصى قائماً أيضاً عندما أعلن الأردن نيته تركيب كاميرات مراقبة في المسجد في آذار/مارس 2016، إذ عبّر الرئيس محمود عباس خلال لقاء جمعه بوزير الخارجية الأردني ناصر جودة عن تأييد هذه الخطوة⁸²، التي قال الأردن إنها كانت تهدف لرصد انتهاكات الاحتلال في المسجد⁸³.

إلا أن الأردن تراجع عن قراره إثر صدور مواقف فلسطينية ومقدسية رافضة لهذا الإجراء، لأن من شأنه أن يصبّ في مصلحة سيطرة "إسرائيل" على المسجد، وفق ما قاله خطيب وإمام المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري⁸⁴. فبعد أكثر من شهر من إعلان الأردن قراره الأول، أكد رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور أن بلاده تراجعت عن تركيب كاميرات في المسجد الأقصى المبارك، وقال: "فوجئنا منذ إعلان نيتنا تنفيذ المشروع بردود أفعال بعض أهلنا في فلسطين تتوجس من المشروع، وتبدي ملاحظات عليه، وتشكك في مراميه وفي أهدافه"، مضيفاً: "ولأننا نحترم الآراء جميعها لإخوتنا في فلسطين عامة، وفي القدس الشريف خاصة، وجدنا أن هذا المشروع لم يعد توافيقاً، بل قد يكون محل خلاف، وبالتالي قررنا التوقف عن المضي في تنفيذه"⁸⁵.

وفي سياق دعم الأردن للمفاوضات الفلسطينية وتنسيق المواقف مع قيادة السلطة فيما يتعلق بمسار التسوية، استضافت عمّان في أيار/مايو 2017 لقاءً ضمّ وزيراً خارجية الأردن ومصر

ومن الجانب الفلسطيني مسؤول ملف المفاوضات صائب عريقات، قبيل زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المنطقة، وذلك في إطار ما عُرف لاحقاً بآلية التشاور الثلاثية⁸⁶. وقد اجتمع وزراء خارجية الأطراف الثلاثة مجدداً في القاهرة في آب/ أغسطس 2017، لتنسيق المواقف بخصوص كيفية التعاطي مع زيارة وفد أمريكي إلى المنطقة لبحث "عملية السلام"⁸⁷.

من جهة أخرى، لم تشهد علاقة الأردن الرسمية بحركة حماس أي تطور، وجاءت موافقة الحكومة الأردنية على دخول رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل زيارة إلى البلاد في أيلول/ سبتمبر 2016 للمشاركة في جنازة والدته "لأسباب إنسانية بعد أن تقدم بطلب لذلك"، وفق ما قاله مصدر حكومي أردني⁸⁸. كما لم يكن للديبلوماسية الأردنية أي نشاط فاعل في جهود المصالحة الفلسطينية، التي لطالما فضلت مصر إبقاءها ضمن ملفات اختصاصها.

ج. الموقف من عملية التسوية:

على الرغم من توتر العلاقات السياسية بين عمان وتل أبيب، فقد بقيت اتفاقية وادي عربة ركناً ثابتاً في السياسة الخارجية الأردنية، التي استمرت أيضاً، إلى جانب مصر، بدعم مسار المفاوضات وتوفير المظلة والمرجعية العربية للمفاوض الفلسطيني. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة هآرتس في شباط/ فبراير 2017 عن استضافة مدينة العقبة الأردنية مؤتمر قمة سري جمع العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2016، وقالت إن الأخير قدم لنتنياهو عرضاً لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بدعم من الدول العربية⁸⁹. وقد أكد نتنياهو خلال اجتماع مع وزراء حزبه مشاركته في تلك القمة، التي عُقدت في 2016/2/21⁹⁰. وجمعت عبد الله الثاني والسيسي قمة أخرى في 2017/2/21 في القاهرة، أكد خلالها الطرفان على أن "حل الدولتين" وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس هي "من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها"⁹¹.

إلا أن إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ودعم جهود التسوية مع "إسرائيل" لم تحتل في خطابات العاهل الأردني حيزاً مشابهاً للحيز الذي احتلته في خطابات الرئيس المصري، بل كان موضوع خلاف الأردن مع "إسرائيل"، أي انتهاكات الاحتلال في المسجد الأقصى، هي موضع التركيز الأكبر في العناوين التي تناولت القضية الفلسطينية ضمن تلك الخطابات. وهو ما يحمل إشارة إضافية على استمرار حالة "السلام البارد" بين الأردن و"إسرائيل". وعلى سبيل المثال، فإن الإشارة إلى "عملية السلام" في خطاب ملك الأردن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2016 لم تحمل خطاباً ودياً تجاه "إسرائيل" كالخطاب المصري، بل جاءت في سياق التحذير من الظلم الناجم عن "حرمان الفلسطينيين من حقهم في الدولة".

وقال العاهل الأردني إن "السلام هو قرار يتخذ عن وعي وإرادة، وعلى إسرائيل أن تتقبل السلام، وإلا فإنها سوف تغدو محاطة بالكراهية وسط منطقة تموج بالاضطراب"، متبعاً ذلك مباشرة بالتأكيد على أن "حماية القدس مصدر قلق كبير، فهذه المدينة المقدسة ركيزة للسلام ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع. وهذا الأمر على رأس أولوياتي شخصياً"⁹².

وبقيت هذه النقطة الخلافية مع "إسرائيل" محور تركيز أساسي يلازم ذكر القضية الفلسطينية وضرورة التسوية في خطابات رأس السياسة الأردنية في الأحداث العربية والدولية البارزة خلال سنتي 2016 و2017، كالدورتين الـ 27 والـ 28 للقمة العربية في نواكشوط (تموز/ يوليو 2016) والبحر الميت (آذار/ مارس 2017)، والقمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض (أيار/ مايو 2017)⁹³.

وقد اعترضت عمّان رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس. فقد حذر الملك الأردني عبد الله الثاني الرئيس ترامب، خلال اتصال هاتفي قبل يوم واحد من إعلانه، من خطورة اتخاذ أي قرار خارج إطار حلّ شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها "القدس الشرقية"، مشدداً على أن القدس هي مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد الملك عبد الله الثاني، خلال كلمة له في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في 2017/12/13، من أن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" قرار خطير، تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار ويحبط الجهود لاستئناف عملية السلام. كما أكدت الحكومة الأردنية أن إعلان ترامب يمثل خرقاً لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وأعلن مجلس النواب والأعيان في الأردن رفضهما لإعلان ترامب⁹⁴.

د. العلاقة مع "إسرائيل":

على الصعيد السياسي، ما يزال التوتر يخيم على علاقة عمّان بتل أبيب نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في إجراءاته التهودية في المسجد الأقصى المبارك، الذي يقع تحت الوصاية التاريخية والقانونية للأردن، وهو ما انعكس في خطابات العاهل الأردني التي سبقت الإشارة إليها، كما في جهود الأردن الدبلوماسية في المؤسسات الدولية، وفي منظمة اليونسكو خصوصاً، لتأكيد رفض الإجراءات الإسرائيلية في المسجد وأيّ تغيير للوضع القائم فيه، وتثبيت الوصاية الأردنية على الأقصى والتشديد على مكانته كمقدس إسلامي.

وفي هذا السياق، قال ملك الأردن خلال حوار صحفي له إن الأردن سيواصل "القيام بمسؤولياته الدينية والتاريخية تجاه كامل المسجد الأقصى الذي يتعرض لمحاولات اقتحام متكررة من قبل المتطرفين"، وأضاف إنه سيواصل "الوقوف بوجه أية اعتداءات أو محاولات للتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى"، مشدداً على أن الأقصى "لا يقبل الشراكة ولا التقسيم".

وأضاف: ”دافعنا بنجاح لاعتماد هذا التعريف مراراً أمام الأمم المتحدة وفي اليونسكو، ونحتفظ بالخيارات السياسية والقانونية كافة للتصدي للانتهاكات وحماية المقدسات“⁹⁵.

وقد زادت الأحداث التي أدت لاندلاع هبة باب الأسباط من توتر العلاقة بين الأردن و”إسرائيل“. فبعد إغلاق سلطات الاحتلال المسجد الأقصى في 2017/7/14، إثر تنفيذ ثلاثة شبان فلسطينيين عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل اثنين من عناصر شرطة الاحتلال داخل ساحات المسجد، طالبت الحكومة الأردنية الاحتلال بفتح المسجد فوراً أمام المصلين، وعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تغير الوضع التاريخي القائم في القدس والأقصى. ورفضت ”إسرائيل“ تلك المطالب وردت عبر مسؤول، لم يُكشف عن اسمه، بالقول إنه ”كان من الأجدر على كافة الأطراف المعنية، بما فيها الأردن، أن تحافظ على ضبط النفس وتمتنع عن شحن الأجواء“، مضيفاً أن الأردن اختار مهاجمة ”إسرائيل“ بدلاً من إدانة الهجوم⁹⁶.

إلا أن العاهل الأردني أجرى في اليوم التالي اتصالاً بنتنياهو أكد فيه أهمية التهدئة ومنع التصعيد، مديناً ”الهجوم“ الذي وقع في الأقصى، وعبر في الوقت نفسه عن رفض الأردن المطلق لاستمرار إغلاق المسجد، مطالباً ”إسرائيل“ بإعادة فتحه⁹⁷. كما عبر الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني عن رفض الإجراءات التي حاول الاحتلال فرضها على المصلين بتركيب بوابات تفتيش إلكترونية على مداخل المسجد، وقال: ”نعيد تذكير إسرائيل بأنها قوة محتلة“، وأضاف أن: ”أي تغيير في الوضع القائم في القدس والأقصى يخالف التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال، وهي ليست مخولة بالقيام بذلك حسب القانون الدولي“⁹⁸.

علاوة على ذلك، فقد شهدت سنتا 2016 و2017 عدة حوادث أثارت غضب الشارع الأردني تجاه ”إسرائيل“ وتجاه تعامل الحكومة الأردنية مع تلك الأحداث في الوقت نفسه، لتزيد بذلك من توتر العلاقات بين الأردن و”إسرائيل“؛ حيث تسبب عناصر أمن إسرائيليون بقتل أربعة مواطنين أردنيين في ثلاثة حوادث منفصلة خلال تلك الفترة، كان أحدثها مقتل أردنيين اثنين برصاص حارس أمن إسرائيلي في محيط السفارة الإسرائيلية في عمّان، في حدث تزامن مع هبة باب الأسباط التي كانت محط حراك رسمي وتفاعل شعبي في الأردن. وقعت ”حادثة السفارة“ في 2017/7/23 في إحدى الشقق المستأجرة من قبل السفارة الإسرائيلية، حيث أقدم حارس أمن إسرائيلي على إطلاق النار على الفتى محمد الجاودة الذي كان متواجداً لتركيب أثاث في الشقة، بحجة أن الفتى حاول طعنه وأصابه بجروح طفيفة، مما أدى لمقتل الفتى ومالك الشقة المستأجرة، الطبيب بشار الحمارنة، الذي تواجد في المكان⁹⁹.

وقد غادر القاتل الأردن برفقة كامل طاقم السفارة الإسرائيلية في عمّان، وهو ما أشعل غضب الشارع الأردني؛ إلا أن الحكومة قالت إن القاتل يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وأنها مع ذلك لم

تسمح بمغادرته إلا بعد أخذ إفادته، وأفاد الأمن الأردني أن تحقيقاته أظهرت أن الحادثة نجمت عن خلاف شخصي. من جهة أخرى، قالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية إن ”هناك شبه توافق بين إسرائيل والأردن على حل أزمة حارس الأمن الذي قتل مواطنين أردنيين، مقابل حل قضية البوابات الإلكترونية المنصوبة على مداخل المسجد الأقصى“¹⁰⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن تعامل الحكومة الإسرائيلية مع الحادثة أثار غضباً رسمياً في الأردن، بعد أن استقبل بنيامين نتنياهو القاتل بعد عودته واحتضنه، مؤكداً تضامن الحكومة معه. وهو ما دفع العاهل الأردني للتعليق بالقول: ”هذا التصرف المرفوض والمستفزع على كل الصعد يفجر غضبنا جميعاً، ويؤدي لزعزعة الأمن ويغذي التطرف في المنطقة“، مضيفاً: ”لن نتنازل أو نتراجع عن أي حق من حقوقهما وعن حقوق مواطنينا، وسيكون لتعامل إسرائيل مع قضية السفارة ومقتل القاضي زعيتير وغيرها من القضايا أثر مباشر على طبيعة علاقاتنا“. وقال مصدر حكومي أردني في اليوم التالي إن عمّان ”أبلغت الحكومة الإسرائيلية رسمياً بأنها لن تسمح للسفيرة عينات شلاين Einat Schlein وطاقم السفارة بالعودة قبل قيام إسرائيل بفتح تحقيق جدي بالحادث“¹⁰¹.

كما أكد العاهل الأردني في وقت لاحق ضرورة طي ملف حادثة السفارة قبل إعادة العلاقة بين عمّان وتل أبيب إلى نصابها، وذلك خلال لقائه رؤساء الجاليات اليهودية الأمريكية في نيويورك¹⁰².

ومن ضمن الإشارات على الغضب الأردني المركب الذي أدت إليه هذه الحادثة المتزامنة مع أزمة البوابات الإلكترونية التي حاولت سلطات الاحتلال نصبها على بوابات المسجد الأقصى، كان للعاهل الأردني في آب/ أغسطس 2017 حراك دبلوماسي إقليمي هدف لتوجيه رسالة إلى ”إسرائيل“ بتأكيد الوصاية الأردنية على الأقصى، شمل زيارة رام الله للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس¹⁰³، واستقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عمّان في يوم ذكرى حريق المسجد الأقصى لبحث الانتهاكات بحق المسجد¹⁰⁴.

أما الحادثان السابقتان فشهدتهما مدينة القدس، حيث استشهد المواطن الأردني سعيد عمرو إثر إطلاق جنود الاحتلال النار عليه في 2016/9/16، بدعوى محاولته تنفيذ عملية طعن¹⁰⁵. وقامت الحكومة الأردنية على أثر ذلك باستدعاء السفارة الإسرائيلية في عمّان لتقديم توضيح حول ظروف إطلاق النار على مواطنها، الذي شارك المئات في تشييع جثمانه في مدينة الكرك جنوب الأردن¹⁰⁶. وفي 2017/5/13، استشهد المواطن الأردني محمد الكسجي برصاص قوات الاحتلال في منطقة باب السلسلة في البلدة القديمة، بعد طعنه عنصراً من شرطة الاحتلال. وحملت الحكومة الأردنية ”إسرائيل“، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن إطلاق النار على الكسجي¹⁰⁷. وهو ما دفع نتنياهو لشن هجوم لاذع على الحكومة الأردنية، ودعوتها ”للكف عن اللعب على حبلين“، حسب وصفه¹⁰⁸.

ولكن في مقابل توتر العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الأردن و"إسرائيل"، فإن التعاون الأمني قد استمر بين البلدين، فيما شهد التطبيع الاقتصادي تطوراً إضافياً، حتى تاريخ وقوع حادثة السفارة على الأقل، وخصوصاً في مجالي الطاقة والمياه. فعلى الصعيد الأمني، شكّلت الأزمة السورية والحرب ضدّ داعش سبباً لاستمرار التعاون بين عمّان وتل أبيب. وفي هذا السياق، كشف الصحفي المختص بشؤون الشرق الأوسط ديفيد هيرست David Hirst في مقال له على موقع ميدل إيست آي Middle East Eye، عن حديث الملك عبد الله الثاني عن وجود تنسيق أردني - إسرائيلي لوضع حدود معينة للعملية العسكرية الروسية في جنوب سورية، وذلك خلال لقاء مع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي في واشنطن في 2016/1/11، قال هيرست إنه اطلع على محضر له، مضيفاً أن الملك تلقى اتصالاً من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، والتقى في وقت سابق رئيس الموساد في عمّان في إطار هذا التنسيق. كما أشار المقال إلى أن العاهل الأردني اشتكى من أن الإسرائيليين "يغضون الطرف" عن تواجد مقاتلي "جبهة النصرة" في جنوب سورية، بسبب اعتقاد تل أبيب بأن "النصرة" قد تشكل قوة معارضة لحزب الله¹⁰⁹.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد استمر هاجسا أمن المياه والطاقة لكونهما أبرز العوامل الدافعة باتجاه التعاون الأردني مع "إسرائيل"؛ نتيجة لشحّ الموارد المائية للأردن وعدم امتلاكه لمصادر محلية تلبي احتياجاته من الطاقة، في الوقت الذي تشكّل فيه "إسرائيل" مصدراً محتملاً لتلك الموارد. وقد استندت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب إلى الاتفاقيات الموقعة في مجالي الغاز والمياه في قولها إن ما يحصل بين الأردن و"إسرائيل" يثبت أنهما قادرتان على التوصل إلى اتفاقيات ثنائية، وإيجاد أجواء إيجابية حتى من دون التوصل إلى تفاهات سياسية، مما يعني أن الجانبين اتفقا على الفصل في علاقتهما بين المجالات الاقتصادية وبين المجالات السياسية، مضيفاً أن "إسرائيل" حظيت من تلك الاتفاقيات بمزيد من الاستقرار في بيئتها الجيو-استراتيجية المجاورة لها¹¹⁰.

في مجال الطاقة، دفع الانقطاع المتكرر لإمدادات الغاز الطبيعي المصرية منذ سنة 2011، والتي كان يعتمد عليها الأردن بصورة أساسية في توليد الكهرباء، إلى بحث الحكومة عن مصادر بديلة لاستيراد الغاز. وشكّلت "إسرائيل"، المنضمة حديثاً إلى نادي الدول المصدرة للغاز، أحد أبرز المصادر المحتملة. وبالفعل، فقد أبرم الطرفان في أيلول/سبتمبر 2016 اتفاقاً لتوريد الغاز الطبيعي من حقل ليفيathan في البحر المتوسط إلى شركة الكهرباء الأردنية، في صفقة هي الأكبر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قُدّرت قيمتها قرابة 10 مليارات دولار، وتشمل توريد 45 مليار م³ من الغاز للشركة على مدى 15 عاماً، وذلك بعد نحو عامين من توقيع مذكرة التفاهم المبدئية التي مهدت لهذه الصفقة. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتايننتز، إن الاتفاق "يشكل إنجازاً قومياً فائق الأهمية"، وإنه "معلم طريق هام لتعزيز العلاقات والتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل

والأردن والمنطقة بأسرها¹¹¹. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية رفضت الاستجابة للاعتراضات الشعبية على اتفاقية الغاز، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إنها أحد خيارات المملكة في الاستراتيجية المبنية على تنوع مصادر الطاقة، مؤكداً أنها لا تجعل الأردن مرتهنًا لـ"إسرائيل"، وأشار إلى أن انقطاع الغاز المصري كبَدّ الخزينة العامة ما مجمله ستة مليارات دولار، فيما ستوفر هذه الاتفاقية على المملكة ما مقداره 600 مليون دولار سنوياً، على حدّ تعبيره¹¹².

وفي الإطار نفسه، أعلنت شركة ديليك Delek Group الإسرائيلية أنها بدأت بتصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن من حقل تamar الإسرائيلي في كانون الثاني/يناير 2017، في أول صادرات إسرائيلية للغاز، لصالح شركتي البوتاس العربية وبرومين الأردن. وذلك بموجب الاتفاق الذي وقعته الشركتان في شباط/فبراير 2014 مع شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية، المشغلة للحقل، لاستيراد ملياري متر مكعب من الغاز الإسرائيلي على مدى 15 عاماً، في صفقة قُدّرت قيمتها بـ 771 مليون دولار¹¹³.

وفي قطاع المياه، استمر العمل على مشروع "ناقل البحرين" الواصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، حيث عُقد مؤتمران للمانحين الدوليين للمشروع في الأردن في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2016، أعلنت خلالهما خمس جهات مانحة عن تقديم دعم مالي للبدء بتنفيذه، بقيمة إجمالية بلغت 283 مليون دينار أردني (نحو 400 مليون دولار أمريكي)، تبلغ حصة الولايات المتحدة منها 100 مليون دولار¹¹⁴. كما أعلن في تموز/يوليو 2017 عن توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق على حصة السلطة الفلسطينية من المياه التي ستنتج عن تحلية مياه البحر الأحمر ضمن المرحلة الأولى من المشروع¹¹⁵.

إلا أن توتر العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" إثر حادثة السفارة ألقى بظلال الشك حول مستقبل التعاون بين الطرفين في تنفيذ المشروع، حيث نقلت صحيفة الغد الأردنية عن "مصادر مطلعة" لم تسمّها، قولها إن سير المباحثات والمشاورات قد تأثر سلباً بهذا التوتر، مؤكدة في الوقت نفسه أن الأردن لن يتردد في السير بهذا المشروع منفرداً¹¹⁶. وتقاطع هذا النبأ مع ما نقلته القناة العاشرة الإسرائيلية عن تهديد مسؤولين إسرائيليين بعرقلة المشروع ما لم يسمح الأردن بإعادة فتح سفارة تل أبيب وعودة طاقمها إلى عمان. وهو تهديد ردت عليه مصادر رسمية أردنية بتأكيد مضيّها في المشروع "بمشاركة إسرائيل أو بدونها"، قائلة إن الأردن "لن يرضخ لمثل تلك الضغوطات، ولن نسمح للجانب الإسرائيلي بتمرير سياساته دون محاكمة حارس السفارة قاتل الأردنيين"¹¹⁷.

من جانب آخر، نشر موقع صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير 2017 تقريراً أشارت فيه إلى بدء الإنشاءات الأولية في مشروع مشترك لإقامة منطقة صناعية

وتجارية حرة بين الأردن و"إسرائيل" في منطقة وادي الأردن، بمساحة تمتد على 700 دونم (700 ألف م²) في الجانب الأردني و245 دونم (245 ألف م²) في الجانب الإسرائيلي، إلا أن مصدراً حكومياً أردنياً قال إن ما يجري هو توسعة للمنطقة القائمة منذ أكثر من 20 عاماً ضمن منطقة جسر الشيخ حسين، مؤكداً أن الحكومة الأردنية لم تناقش على الإطلاق إقامة منطقة حرة جديدة مع "إسرائيل"¹¹⁸.

وفي سياق التطبيع الاقتصادي نفسه، أقر مجلس النواب الأردني حقّ الشركات الإسرائيلية بالاستثمار داخل الأردن، بعد إعادة تعريف مسمى الشركات بحذف النص الذي يستثني الإسرائيلية منها¹¹⁹.

3. سورية:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

شهدت الأزمة السورية خلال سنتي 2016 و2017 تراجعاً في حدة الصراع العسكري، مع الإعلانات المتتالية لوقف إطلاق النار في 2016، وعقد سبع جولات من المفاوضات غير المباشرة في أستانا بين أطراف الصراع السوري منذ مطلع سنة 2017 وحتى تشرين الأول/أكتوبر منها، برعاية ثلاثية من إيران وروسيا وتركيا، ومشاركة عدد من الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بملف الأزمة السورية. وشكّل إعلان التوصل إلى اتفاق "خفض التصعيد" في شهر أيار/ مايو 2017 لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد في عدد من المناطق أبرز نتائج تلك المفاوضات، على الرغم من تعثر تطبيقه.

إلا أن تأثيرات هذه الأزمة على القضية الفلسطينية والمنطقة بكاملها ما زالت قائمة، فهي ما تزال تشكل أبرز عوامل استنزاف المحيط العربي لفلسطين، فهي تستنزف خصوصاً قوى "الجبهة الشمالية" بالنسبة لـ"إسرائيل" على الصعيد الاستراتيجي، علاوة على التفجيت والتدمير الداخلي لسورية بكاملها وإعادتها إلى وضع يشبه مرحلة "ما قبل الدولة"، بشكل يجعل عودتها إلى الحالة التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة أمراً بالغ الصعوبة. كما أن التهديدات الأمنية التي برزت نتيجة الأزمة السورية، وخصوصاً من تنظيم داعش، أوجدت مساحة مشتركة إضافية للتعاون الأمني بين "إسرائيل" وجيرانها العرب، وخصوصاً الأردن، الذي يُشارك تل أبيب في الوقت نفسه مخاوفها من تمدد إيران وحزب الله في سورية.

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن الشرح الذي أحدثته الأزمة بين المكونات الحضارية الأساسية والأصيلة في المنطقة يواصل اتساعه، مع اكتساب الصراع على النفوذ الإقليمي أولوية متقدمة على الأجندة السياسية لجميع دول المنطقة، ومن خلفها القوى الدولية الكبرى، متمثلة بروسيا والولايات المتحدة بصورة أساسية. وذلك على حساب الصراع مع "إسرائيل" ككيان دخيل

ومشروع استعماري يحقق المصالح الغربية في المنطقة، ويحول دون اكتمال عناصر أي مشروع نهضوي عربي أو إسلامي فيها.

ومن أبرز آثار هذا الشرخ الآخذ بالتزايد بين محور "الاعتدال العربي السني" من جهة، ومحور "المانعة" الذي يضم إيران وحلفاءها في لبنان وسورية والعراق واليمن من جهة أخرى، محاولة استمالة الفلسطينيين إلى أحد جانبي الصراع، وتحديد المواقف منهم على خلفية الانحياز الذي يختارونه.

وفي الوقت نفسه، فإن هذا الشرخ يتيح لـ"إسرائيل" الفرصة للتقارب مع الدول العربية التي باتت تتشارك معها العداء لإيران، وهو ما قد يُمثّل أحد أكبر مظاهر التحول الإيجابية في البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل". هذا بالإضافة إلى أنه أتاح المجال أمام تصنيف حزب الله كـ"منظمة إرهابية" من قبل جامعة الدول العربية، لتتزع عنه بذلك الغطاء الذي كانت توفره للحزب مقاومته لـ"إسرائيل". وبغض النظر عن مدى تأثر حزب الله بهذا القرار، فهو يُضعف موقف المقاومة الفلسطينية المتحالفة معه ضدّ "إسرائيل"، في حين أنها لا تتشارك مع الحزب المقدر نفسه من الدعم الإيراني.

في المقابل، فإن تراجع حدة الأزمة السورية قد يُتيح مجموعة من الفرص بالنسبة للفلسطينيين: أبرزها استعادة القضية الفلسطينية بعضاً من التركيز الإقليمي والدولي، وترميم العلاقة بين المقاومة الفلسطينية ومحور "المانعة" على قاعدة الالتقاء على القواسم المشتركة (وهو خيار له موجباته ومحاذيره). كما أن اتساع رقعة التواجد العسكري لإيران وحزب الله في سورية يُبقي التهديد بالنسبة لـ"إسرائيل" قائماً على الجبهة الشمالية، وهو ما يُشكّل بالنسبة لها أحد عوامل القلق في بيئتها الاستراتيجية، وإن لم يكن وجود تهديد على هذه الجبهة أمراً مُستجداً.

أما فيما يتصل بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فهم ما زالوا يعانون من الأزمة الإنسانية المتواصلة نفسها التي يعاني منها السوريون. وتُشير الأرقام الصادرة عن الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون في سورية يُقدر بـ 438 ألفاً في نهاية 2017، من أصل 560 ألف لاجئ فلسطيني كانوا مسجلين في سورية قبل بداية الأزمة. ويشير التقرير إلى أن 95% من اللاجئين الذين ظلوا في سورية، أي 418 ألفاً، بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية المستمرة. ويضيف التقرير أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عن أماكن إقامتهم منذ بداية الأزمة بلغ نحو 400 ألف، من بينهم 254 ألفاً نزحوا إلى أماكن أخرى داخل سورية، فيما يتواجد 56,600 لاجئ فلسطيني في مناطق يصعب أو يتعذر الوصول إليها. ويذكر تقرير الأونروا أنه من أصل 120 ألف لاجئ فلسطيني غادروا سورية، حوالي 32,500 يعيشون في لبنان و 17 ألفاً في الأردن¹²⁰؛ وهو ما يُشير إلى تراجع أعدادهم، التي كانت تبلغ في نهاية سنة 2015 وفقاً لأرقام

الوكالة نفسها 42 ألفاً في لبنان و18 ألفاً في الأردن¹²¹. ويُعدّ هذا الأمر مؤشراً على تزايد أعداد المهاجرين منهم إلى بلدان أخرى، نتيجة لإغلاق الدول المجاورة لسورية حدودها أمامهم، وفرض قيود على إقامتهم وعملهم فيها. وتُعدّ الدول الأوروبية الوجهة الأكثر إقبالاً، حيث بلغ عدد من هاجر إليها من فلسطينيي سورية قرابة 85 ألفاً مع نهاية سنة 2016، وفق إحصاءات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، التي تُقدّر أعدادهم في تركيا بـ 8 آلاف، ومصر بـ 6 آلاف، فيما يتواجد ألف منهم في قطاع غزة¹²².

وقد فقد 3,628 لاجئاً فلسطينياً حياتهم جراء الأزمة السورية منذ بدايتها وحتى 2017/12/31، فيما بلغ عدد المعتقلين 1,644 شخصاً¹²³.

ب. العلاقات السورية - الفلسطينية:

لم تشهد سنتا 2016 و2017 تحولاً في المسار الذي اتخذته العلاقة بين سورية ومختلف الأطراف الفلسطينية إثر اندلاع الأزمة، إذ استمر النظام السوري بالاستفادة من الفصائل الفلسطينية الموالية له والتمركز في دمشق على الصعيد العسكري، وواصل تعزيز علاقته مع قيادة السلطة الفلسطينية وحركة فتح، مقابل استمرار القطيعة مع حركة حماس على خلفية موقفها من الأزمة.

وفي هذا السياق، أحييت حركة فتح في سورية ذكرى انطلاقها في كانون الثاني/ يناير 2016 بحضور ممثلين عن النظام وحزب البعث، وبمشاركة قياديين من الحركة حضروا من الضفة الغربية¹²⁴، كما تمّ افتتاح المقر الجديد لسفارة دولة فلسطين في دمشق في آب/ أغسطس 2016¹²⁵، مما أعطى إشارة إضافية إلى استقرار علاقة النظام السوري بقيادة السلطة وحركة فتح.

في المقابل، استمرت القطيعة بين النظام وحركة حماس، صاحبة الخطوة في دمشق سابقاً، على خلفية موقفها من الأزمة. وقد علّق الرئيس السوري بشار الأسد على هذا الأمر بقوله: "أخطأنا حين حصرنا أولوية دعمنا للقضية الفلسطينية بحركة حماس وخالد مشعل". ولكن الأسد اغتتم فرصة اقتراب الانتخابات الداخلية للحركة ووجود تغييرات قيادية مرتقبة فيها لتوجيه رسالة لرمي الكرة في ملعب القيادة الجديدة، ومحاولة حفظ صورته كداعم لمقاومتها في وجه الاحتلال، بالقول: "نحترم كل مقاوم في حماس في وجه العدو الإسرائيلي وسنمد أيدينا دائماً إلى هؤلاء وإلى أي قيادة سياسية جديدة"، مكرراً تحميل القيادة السابقة للحركة مسؤولية تدهور العلاقة مع دمشق، باعتبار أن "مقاليدها في أيدي الخارج"¹²⁶.

في المقابل، سعت حماس خلال سنتي 2016 و2017 لتجنب الدخول في تفاصيل الأزمة السورية، وهو ما عبّرت عنه البيانات المحدودة الصادرة عنها حول هذا الموضوع. وفي هذا السياق، أكدت الحركة في بيان لها في شباط/ فبراير 2016 على أن موقفها "مما يجري في سوريا وغيرها من الدول العربية موقف ثابت مبني على قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"،

مشددة على أن "لا دور لحماس في الأزمة السورية، وأن موقفها من حقّ الشعب السوري في تقرير مصيره لم ولن يتبدل"¹²⁷.

فيما اقتصرّت مواقف الحركة من المستجدات التي شهدتها سورية خلال تلك الفترة على إدانة "المجازر وعمليات القتل والإبادة" التي وقعت في حلب في كانون الأول/ ديسمبر 2016¹²⁸، والغاء الحركة في لبنان احتفالات ذكرى انطلاقها للسبب نفسه¹²⁹، مع التركيز على ذكر المعاناة الإنسانية، دون إدانة طرف سياسي بعينه. وفي وقت لاحق، رحبت الحركة بأبناء توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية ذلك الشهر، داعية إلى "إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية يمكن من تجنب المزيد من سفك الدماء والحفاظ على وحدة سوريا وشعبها واحترام إرادته وحقوقه وسيادته على أرضه وينهي حقبة دموية سوداء"¹³⁰.

وقد أكدت القيادة الجديدة للحركة الاتجاه نفسه بعدم التدخل في الأزمة، وهو ما عبّر عنه نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري خلال مقابلة له مع صحيفة إيرانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، إذ قال إن الحركة ليست لديها علاقات مع سورية، التي قال إنها تعيش "في حالة حرب"، مضيفاً: "نحن ابتعدنا عن ساحة الحرب في تلك الظروف كي لا نكون جزءاً من هذا الصراع"¹³¹.

وبخلاف هذه المحطات، لم يشهد ملف العلاقات السياسية السورية - الفلسطينية تطورات بارزة، نظراً لاستحواذ الأزمة الداخلية على تركيز النظام السوري ومعارضيه، وتخوف الأطراف الفلسطينية إلى حدّ كبير من الخوض في الملفات الداخلية للدول العربية خشية أيّ ارتدادات سلبية، وخصوصاً بعد تعرّث الثورات العربية.

ج. الموقف من "إسرائيل":

شكّل تصاعد حجم التدخلات العسكرية الإسرائيلية على الأرض السورية أبرز التطورات المتصلة بالعلاقة بين "إسرائيل" وسورية، التي تقلص وزنها الاستراتيجي من دولة تمتلك شخصية سياسية وعسكرية ذات حضور في محيطها وفي الصراع مع "إسرائيل"، إلى منطقة نزاعات واسعة ومفتوحة أمام جميع أنواع التدخلات من مختلف القوى الإقليمية والدولية.

ويمكن القول إن الجبهة السورية كانت أبرز جبهات النشاط العسكري لـ "إسرائيل" خلال سنتي 2016 و2017، وإن كان هذا النشاط في الغالب من طرف واحد، تركّز هدفه المعلن في محاولة منع تنامي التهديد الاستراتيجي القادم من تلك الجبهة. وقد عملت "إسرائيل" على مواجهة هذا التهديد من خلال مسارين أساسيين: أولهما مواجهة التواجد العسكري لأي من الأطراف "المعادية" في المناطق القريبة من الحدود معها، وثانيهما الاستهداف المباشر لمصدر أي خطر يحتمل أن يُخلّ بالتفوق العسكري الإسرائيلي في أي مكان داخل الأراضي السورية.

ضمن المسار الأول، تكرر توجيه الجيش الإسرائيلي لضربات ضد أهداف واقعة في جنوب سورية، وبالقرب من الحدود مع الجولان المحتل. وقد أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سياسة "إسرائيل" الأمنية على الجبهة السورية بقوله: "لن نسمح للإسلام الراديكالي أو أي كيان معادٍ آخر أن يفتح جبهة الإرهاب ضدنا في الجولان"، وذلك في تعليق له على استهداف الطيران الإسرائيلي لخلية تابعة لداعش أطلقت النار على قوات جيش الاحتلال في الجولان في تشرين الثاني/نوفمبر 2016¹³².

كما استهدفت طائرة إسرائيلية قيادي في فوج الجولان التابع لقوات الدفاع الوطني الموالية للجيش النظامي السوري في آذار/مارس 2017 وقتلته على الفور¹³³، وقتل ثلاثة عناصر من قوات الدفاع الوطني في قصف إسرائيلي استهدف معسكراً لهم في منطقة القنيطرة في نيسان/أبريل 2017¹³⁴، فيما قُتل سبعة جنود سوريين في غارات جوية إسرائيلية على مقرات ومعسكرات تابعة للجيش النظامي في مدينة البعث بالقنيطرة في حزيران/يونيو 2017¹³⁵.

وكان الجيش الإسرائيلي قد كشف في نيسان/أبريل 2016 النقاب عن تشكيله لغرفة عمليات سرية في الجولان، تحمل اسم "خيمة النار"، يستخدمها منطلقاً للتخطيط لعمليات الاغتيال في سورية ولبنان، موضحاً أنها أحيبت عشرات محاولات التسلل في السنوات الأخيرة للأراضي المحتلة في الجولان، كما حددت الإحداثيات الدقيقة لقصف مواقع تابعة للجيش النظامي السوري في حالات تعمّد فيها إطلاق قذائف مدفعية باتجاه مستعمرات الجولان أو مواقع جيش الاحتلال. وأضاف أحد الضباط المسؤولين عن غرفة العمليات أنها أعدت بنكاً هائلاً للأهداف في العمق السوري، تشمل مواقع تابعة لجيش النظام والقوات التابعة لإيران وحزب الله، وتجمعات مقاتلي داعش¹³⁶.

وضمن الإطار نفسه، أشارت القناة الثانية الإسرائيلية في شباط/فبراير 2017 إلى أن وحدة النسر، التابعة لسلاح الاستخبارات الميدانية في الجيش الإسرائيلي، تسللت بشكل متكرر إلى الأراضي السورية بهدف جمع معلومات استخباراتية¹³⁷.

وقد قرنت "إسرائيل" تحركاتها العسكرية بجهود ديبلوماسية بهدف إبعاد إيران وحزب الله عن حدودها، وتوفير الغطاء لتلك التحركات، وهو ما أشار إليه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون بقوله إن الولايات المتحدة وروسيا تعترفان بحرية تحرك "إسرائيل" في سورية¹³⁸.

وحرصت "إسرائيل" بصورة خاصة على تنسيق تحركاتها العسكرية داخل الأراضي السورية مع روسيا، حيث جاء الإعلان عن تشكيل "خيمة النار" بعد أيام من إعلان بنيامين نتنياهو، في مستهل لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، أن سياسة "إسرائيل" الأمنية في سورية تتمثل في منع تحويل أسلحة متقدمة من إيران وسورية إلى حزب الله في لبنان،

وإحباط فتح ما سماها "جبهة إرهاب" أخرى من الجولان¹³⁹. وهي زيارة تكررت في آذار/مارس 2017 لمناقشة مسألة التواجد الإيراني في سورية، وأكد خلالها نتنهاو عدم قبول "إسرائيل" بالممارسات الإيرانية التي قال إنها تقوّض الأمن في المنطقة¹⁴⁰.

وفي السياق نفسه، قالت صحيفة معاريف إن "إسرائيل" مررت رسائل عبر الأطراف الضالعة في الحادثات حول مستقبل سورية، مفادها أن تل أبيب مستعدة لتقليص تدخلها داخل الأراضي السورية مقابل تسوية أو تفاهات صامتة، تقضي بمنع إيران وحزب الله ومسلحي الميليشيات، التي ترى فيها "إسرائيل" مصدر تهديد، من الاقتراب لمسافة معينة من خط إطلاق النار في الجولان، وأنها مستعدة للموافقة على عودة الجيش النظامي إلى المنطقة الحدودية بموجب اتفاق فصل القوات لسنة 1974¹⁴¹. بينما قالت صحيفة هآرتس إن نتنهاو طرح على أطراف دولية فكرة إقامة شريط عازل داخل الأراضي السورية بحجة منع وصول إيران وحزب الله إلى الحدود الإسرائيلية¹⁴².

وقد صعّدت "إسرائيل" من لهجتها تجاه الوجود الإيراني في سورية عقب إعلان الولايات المتحدة وروسيا والأردن اتفاقها على مساندة وقف لإطلاق النار في جنوب غرب سورية، في مناطق درعا والقنيطرة والسويداء في تموز/ يوليو 2017¹⁴³؛ حيث علّق نتنهاو على الاتفاق بقوله إن "إسرائيل سترحب بإنجاز وقف حقيقي لإطلاق النار في سورية، ولكن لا يجوز أن يؤدي هذا إلى تمركز الوجود العسكري لإيران وأتباعها بسورية عموماً، وفي جنوب سورية بشكل خاص"¹⁴⁴. وبعدها بأيام، قال نتنهاو إن حكومته لن تؤيد هذا الاتفاق، بحجة أنه "سيعزز من قوة إيران"¹⁴⁵.

وفي الشهر التالي، توجّه رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى روسيا مجدداً، وأبلغ الرئيس الروسي خلال لقائهما في منتجع سوتشي Sochi على البحر الأسود بأن "إسرائيل" مستعدة للتحرك منفردة لمنع إيران من إقامة وجود عسكري موسع في سورية. وقال نتنهاو إن "إيران في طريقها بالفعل للسيطرة على العراق واليمن وتسيطر بدرجة كبيرة على لبنان"، مضيفاً أن "إسرائيل تعارض مواصلة إيران ترسيخ وجودها في سورية"¹⁴⁶. وقد ساند وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليبيرمان موقف رئيس حكومته بالقول إن "إسرائيل" لا تعترّم ضبط النفس حيال الوجود الإيراني في سورية، مهدداً بأنها لن تكتفي بلعب دور المتفرج الحيادي¹⁴⁷.

أما في المسار الثاني، القائم على استهداف المصادر المحتملة للإخلال بالتفوق العسكري الإسرائيلي على الجبهة الشمالية، فقد واصلت "إسرائيل" استهدافها لمواقع متعددة داخل الأراضي السورية، ركزت خصوصاً على ما قالت إنه شحنات أسلحة متوجهة إلى حزب الله اللبناني. وفي هذا السياق، تعرض محيط مطار المزة العسكري جنوب غرب دمشق لقصف بصواريخ أرض - أرض

في كانون الأول/ ديسمبر 2016. وتعرض المطار نفسه لقصف مشابه تسبب باندلاع حرائق فيه في كانون الثاني/ يناير 2017، واتهمت دمشق "إسرائيل" بالوقوف خلف الهجومين¹⁴⁸.

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" لم تعلق على الهجومين المذكورين، إلا أن الناطق باسم جيشها كان هو من أعلن (في حادثة أخرى) عن قصف طائرات إسرائيلية لما قال إنها "قافلة سلاح استراتيجي شمال سورية كانت متجهة نحو حزب الله" في آذار/ مارس 2017، مضيفاً أن المضادات الأرضية السورية أطلقت النار باتجاه الطائرات الإسرائيلية لأول مرة منذ ست سنوات، وأن الصواريخ الإسرائيلية اعترضت أحد الصواريخ السورية المضادة للطائرات فوق منطقة غور الأردن¹⁴⁹. وقد دفع انفجار الصاروخ السوري المضاد للطائرات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان للتهديد بتدمير منظومة الدفاع الجوي السورية دون تردد، إذا أطلقت صواريخها مجدداً على المقاتلات السورية¹⁵⁰.

وعقب تلك الغارة، كشف رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك عن أن "إسرائيل" شنت 12 هجوماً على شحنات أسلحة تابعة لحزب الله في سورية خلال السنتين السابقتين (2015-2016)¹⁵¹. بينما قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت إن جيشه لن يترك الهدوء على الجبهة الشمالية يغرب به، وإنه يراقب ويتابع التغييرات الجارية في القطاعين السوري واللبناني، مضيفاً أن "إسرائيل" تعمل على منع نقل السلاح لحزب الله للحفاظ على مصالحها الأمنية¹⁵².

في المقابل، قال الرئيس السوري بشار الأسد إن روسيا بإمكانها لعب دور مهم بين سورية و"إسرائيل"، من خلال العمل على منع الأخيرة من مهاجمة سورية مرة أخرى في المستقبل¹⁵³.

وضمن المسار نفسه، قال بيان للجيش النظامي السوري إن طائرات إسرائيلية قصفت من الأجواء اللبنانية موقعاً عسكرياً سورياً بالقرب من مدينة مصياف في ريف حماة في أيلول/ سبتمبر 2017، أسفر عن مقتل عسكريين اثنين ووقوع خسائر مادية. وقد ألح ليبرمان إلى مسؤولية "إسرائيل" عن الهجوم، بقوله: "نحن لا نبحث عن مغامرات، لكننا عازمون على الدفاع عن أمن مواطنينا بكل الطرق المتاحة. نحن مصممون على منع أعدائنا من الإضرار بنا أو حتى خلق فرصة لذلك". وأضاف أن "إسرائيل مستعدة لكل سيناريو في الشرق الأوسط. وستفعل كل شيء لمنع وجود ممر شيعي من إيران إلى دمشق"، وأنها "لن تسمح لأي جهة كانت بتعدي الخطوط الحمراء"¹⁵⁴.

من جهة أخرى، سعت "إسرائيل" للاستفادة من انهيار سورية في تأكيد موقفها الراض للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، وهو ما أكدته نتنياهو في زيارته لموسكو في نيسان/ أبريل 2016، بقوله إن "إسرائيل" لن تنسحب من الجولان بتسوية أو بدون تسوية¹⁵⁵. وجاء ذلك بعد

أيام من عقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعها الأسبوعي في الجولان، في خطوة غير مسبوقة، أكد خلالها نتنياهو أن "إسرائيل" لن تنسحب من تلك المنطقة، وأنها ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية للأبد، مضيفاً أنه يرفض التنازل عنها لأي طرف، وأن "الوقت قد حان كي يعترف العالم بأن الجولان إسرائيلية"¹⁵⁶.

وشدد نتنياهو على الموقف نفسه خلال زيارة له إلى الجولان في حزيران/ يونيو 2017 بمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلاله، بقوله إن هضبة الجولان "ستبقى للأبد تحت السيادة الإسرائيلية"¹⁵⁷، بينما دعا الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين دول العالم خلال مراسم إحياء تلك الذكرى إلى "الاعتراف بأن الجولان هو جزء من إسرائيل"¹⁵⁸.

وفي وقت لاحق، كشفت الحكومة الإسرائيلية عن نيتها فرض انتخابات للمجالس المحلية في قرى الجولان السوري المحتل، وفق القانون الإسرائيلي، وبالتزامن مع الدورة الانتخابية القادمة للسلطات المحلية أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، في خطوة فسّرت على أنها تهدف لانتزاع اعتراف من سكان الجولان بشرعية سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليه¹⁵⁹.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد استمرت تل أبيب باللعب على تناقضات المشهد السوري، عبر تقديم المساعدات للمتضررين من النزاع السوري في المناطق القريبة منها. وفي هذا السياق، نشر الجيش الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2017 قائمة بالمساعدات التي قدمها خلال عام واحد لنحو ثمانين قرية في جنوب سورية، تخضع لسيطرة فصائل معارضة لم يسمّها، وتضم نحو 200 ألف نسمة. وأشار إلى أنه قدّم أيضاً العلاج لأكثر من ثلاثة آلاف مصاب في تلك المناطق¹⁶⁰. وكان من اللافت للانتباه أن نشر تلك القائمة جاء بعد إعلان نتنياهو رفض اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنته الولايات المتحدة وروسيا والأردن مساندة في جنوب سورية. وفي الإطار نفسه، كانت وزارة الداخلية الإسرائيلية قد أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2017 أنها ستقوم باستقبال مئة يتييم سوري وستقدم المساعدة في إجراءات تبنيهم¹⁶¹.

ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها "إسرائيل" على هذا الصعيد، لم تتمكن من تسجيل اختراقات كبرى في موقف مختلف أطراف الصراع في سورية منها، وفي استمالة أي من أطراف المعارضة السورية تحديداً، باستثناء أشخاص محدودين نفت قوى المعارضة الأساسية صلتهم المزعومة بها. فكما تبرأ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية من المعارض كمال اللبواني الذي شارك في مؤتمر في "إسرائيل" في أيلول/ سبتمبر 2014¹⁶²، نفت "الجبهة الجنوبية" التابعة للجيش السوري الحر صلتها بالمعارض عصام زيتون الذي ادّعى تمثيلها في مؤتمر هرتسليا في تل أبيب في حزيران/ يونيو 2016¹⁶³. ولم تكن مشاركة المعارض فهد المصري عبر سكايب Skype، إلى جانب حضور معارضين آخرين أحدهما زيتون نفسه، في ندوة عقدها

مركز هاري ترومان البحثي The Harry S. Truman Research Institute for The Advancement of Peace التابع للجامعة العبرية في القدس The Hebrew University of Jerusalem في كانون الثاني/يناير 2017 ممثلة لأي من قوى المعارضة الرئيسية في سورية¹⁶⁴.

4. لبنان:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

على الرغم من محاولة مختلف القوى السياسية اللبنانية عزل ساحتهم الداخلية عن الأزمة السورية ومضاعفاتها، إلا أن لبنان بقي متأثراً بتلك الأزمة إلى حد كبير خلال سنتي 2016 و2017، وخصوصاً مع استمرار لعب حزب الله دوراً أساسياً في الصراع العسكري في سورية، وهو ما يبقي الحزب، ومعه لبنان، بطبيعة الحال طرفاً في الصراع الإقليمي بين إيران ودول "الاعتدال" العربي. ومثلت التسوية السياسية التي شهدتها لبنان في الشهور الأخيرة من سنة 2016 مؤشراً على رغبة الأطراف اللبنانيين، وورعاتهم الإقليميين، في عزل لبنان عن التأثيرات المباشرة للحرب السورية، وتجنبيه مزيداً من التوتر السياسي. وارتكزت تلك التسوية على التوافق على انتخاب ميشال عون، حليف حزب الله، رئيساً للجمهورية، وتسمية سعد الحريري رئيساً لحكومة توافقية. وبالفعل، انتخب مجلس النواب اللبناني عون رئيساً للجمهورية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2016، ونالت حكومة الحريري ثقة المجلس في 2016/12/28، مؤذنة بذلك بتجاوز مرحلة من التوتر والاحتقان السياسي عطلت البلاد لسنوات.

إلا أن تقاطع استقرار لبنان الداخلي مع تعزيز إيران وحزب الله نفوذهما في سورية سرعان ما دفع خصومهما لإعادة استحضار حسابات الربح والخسارة في المواجهة الإقليمية، وهو ما تجلّى في أزمة استقالة رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري في 2017/11/4، التي أعلنها من الرياض احتجاجاً على ما قال إنه تناول حزب الله على سلطة الدولة وسيطرته على مفاصلها، واصفاً الحزب بـ"الذراع الإيرانية، ليس في لبنان فحسب، بل وفي البلدان العربية"¹⁶⁵.

وقد أظهرت ردود الفعل الإسرائيلية على أزمة استقالة الحريري مدى حرص تل أبيب على استغلال الفرصة التي يتيحها لها الصراع الإقليمي لتطبيع وجودها السياسي، عبر إيجاد موقع لها ضمن تحالف دول "الاعتدال" في مواجهة إيران وحزب الله. فقد وصف بنيامين نتنياهو استقالة الحريري بأنها "دعوة مدوية للعالم كي يستيقظ ويتوحد في مواجهة ما وصفه بالعدوانية الإيرانية"، الذي قال إنه "لا يهدد إسرائيل فحسب، بل يهدد الشرق الأوسط برمته"؛ فيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليرمان إن تلك الاستقالة تؤكد ما سبق أن أعلنته "إسرائيل" من قبل، وهو أن حزب الله يحتل لبنان¹⁶⁶.

ولكن ما جنّب لبنان انفجار تلك الأزمة كان ردّ فعل الأطراف الداخلية التي رأت أن الحريري أرغم على إعلان استقالته بضغط سعودي، والضغط الدولية التي مورست على الرياض للسماح بعودته إلى لبنان. ومع أن إعلان الحريري بعد عودته تعليق استقالته وتراجعها عنها لاحقاً نزع فتيل الأزمة، وخصوصاً بعد تخفيف الحريري حدة مواقفه تجاه حزب الله، فإن مسار الأحداث أكد مدى قابلية لبنان للتأثر بالضغط الخارجية، وإمكانية تحوله إلى ساحة لتصفية الخلافات الإقليمية، كما سبق له أن عانى من ذلك من قبل.

بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن هذا الأمر يحمل أخطاراً عدة، نظراً لما ينفرد لبنان بتوفيره من مساحات للعمل السياسي الفلسطيني: فهو أكثر الدول العربية توازناً في علاقته بالقوى السياسية الفلسطينية، وآخر ملاذ — ضمن دول الطوق — يسمح للقوى الفلسطينية المختلفة بممارسة النشاط السياسي على أرضه، وأحد أشد الدول تمسكاً بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المقاومة اللبنانية متمثلة في حزب الله والمقاومة الفلسطينية المسلحة، وإيران تشكل أبرز المخاطر بالنسبة لـ "إسرائيل"، وفقاً لتقرير معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، بغض النظر عن الموقف من دور الحزب وإيران في الأزمة السورية¹⁶⁷. وعلاوة على المكاسب التي ستجنيها "إسرائيل" على صعيد بيئتها الاستراتيجية نتيجة التقارب غير المسبوق بينها وبين دول الاعتدال العربي في المواقف تجاه حزب الله وإيران، فإن استعداد الدول العربية لحزب الله يُنذر بإضعاف المقاومة الفلسطينية، وباحتمال استعادتها على خلفية تحالفها معه.

ب. العلاقات اللبنانية - الفلسطينية:

ما يزال ملف اللجوء الفلسطيني في لبنان يُشكل البوابة الأبرز للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ولتفاعل لبنان الرسمي مع القضية الفلسطينية، وهو ما أظهرته مواقف رسمية لبنانية عدة خلال سنتي 2016 و2017، أهمها مواقف رئيس الجمهورية ميشال عون، والموقف الرسمي لحكومة "استعادة الثقة" التي شكّلها الرئيس سعد الحريري في كانون الأول/ديسمبر 2016.

ففي خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس ميشال عون في مجلس النواب بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2016، لم يرد ذكر القضية الفلسطينية واللاجئين إلا ضمن إشارة عابرة، في نهاية الفقرة التي تناول فيها الرئيس عون موضوع "النزوح السوري" بتأكيد ضرورة عودة السوريين إلى بلادهم، حيث قال: "أما فيما يتعلق بالفلسطينيين فنجد دوماً لتثبيت حق العودة ولتنفيذه"¹⁶⁸.

جاء موقف الرئيس اللبناني تجاه القضية الفلسطينية أكثر وضوحاً في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكد فيها أن إحياء هذا اليوم الذي اعتمده الأمم المتحدة "يجب أن يشكل حافزاً للمنظمة الدولية لحض الدول الأعضاء على التزام تنفيذ

القرارات الصادرة عنها، والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها القرار رقم 194 الذي ينص على حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم“. وأضاف عون: ”إن القضية الفلسطينية العادلة المتمحورة حول حقّ الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المسلوبة منذ العام 1948 (...) هي جوهر إنساني لا يجوز التراخي في الدفاع عنه“، مشيداً بـ”النضال الفلسطيني الذي أبقى هذه القضية حية في ضمير العالم بعد قرابة 70 عاماً على النكبة“. كما وجّه التحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مشيراً إلى أن ”اللبنانيين الذين فتحوا لهم قلوبهم، هم المتضامنون الأوّل مع قضيتهم العادلة“، ومؤكداً ”حرصه على التفاعل الإيجابي لمؤسسات الدولة معهم، لصون كراماتهم، وتوفير ظروف عيش كريمة لهم حتى تحقيق أهداف نضالهم بالعودة إلى أرض فلسطين“¹⁶⁹. إلا أن التشديد على موضوع ضرورة عودة اللاجئين بقي الثابت الأبرز في مواقف الرئيس عون، ومن ضمنها كلمته أمام القمة العربية الـ 28 في الأردن¹⁷⁰، وكلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2017، والتي قال فيها إن ”جريمة طرد الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم لا يمكن أن تصحح بجريمة أخرى ترتكب بحق اللبنانيين عبر فرض التوطين عليهم، كما بحق الفلسطينيين عبر إنكار حقّ العودة عليهم“، مؤكداً أن لبنان لن يسمح بالتوطين، ”لا للاجئ أو لنازح، مهما كان الثمن، والقرار في هذا الشأن يعود لنا وليس لغيرنا“¹⁷¹.

حملت مواقف حكومة ”استعادة الثقة“ المضمون نفسه، وقد لخصها البيان الوزاري للحكومة، بالتشديد على رفض مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين، والتمسك بحقهم بالعودة إلى ديارهم، موضحاً أنه ”وإلى أن يتم ذلك، على الدول والمنظمات الدولية الاضطلاع بكامل مسؤولياتها والمساهمة بشكل دائم وغير متقطع بتمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واستكمال تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد“. كما أكد البيان على ”تعزيز الحوار اللبناني - الفلسطيني، لتجنب المخيمات ما يحصل فيها من توترات واستخدام للسلاح الذي لا يخدم قضيته، وهو ما لا يقبله اللبنانيون شعباً وحكومة“¹⁷².

بصورة عامة، تشير تلك المواقف إلى أن النظرة إلى اللاجئين كعبءٍ أمني وسياسي واقتصادي واجتماعي ما تزال هي السائدة في التعامل مع الوجود الفلسطيني في لبنان، والإطار الذي يتفاعل لبنان من خلاله مع القضية الفلسطينية إلى حدّ كبير. ويبدو من المستبعد حدوث تغيير كبير في هذه النظرة طالما أن أسبابها ودوافعها قائمة بالنسبة للبنان، الذي بات أكثر دول العالم استيعاباً للاجئين نسبة إلى عدد سكانه نتيجة الأزمة السورية، في حين أن واقعه الاقتصادي وبناءه التحتية الضعيفة تجعله غير قادر أصلاً على توفير فرص العمل أو تقديم الخدمات الأساسية بصورة كافية لمواطنيه بالدرجة الأولى، وتبقيه بالتالي بلداً مصدراً للمهاجرين.

كما تقتضي الإشارة إلى أن استمرار تفجّر الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من وقت لآخر يعزّز بدوره نظرة العبء الأمني، في بلد ما يزال هاجس القلق من ”الأخر“ يسكن مختلف مكوّناته الاجتماعية نتيجة لماضيه المضطرب.

وفي هذا السياق، شهد مخيم عين الحلوة جنوب لبنان عدة جولات من الاشتباكات خلال سنتي 2016 و2017، أو شكت بدورها على إثارة أزمة في العلاقات الفلسطينية – اللبنانية، إذ دفع التوتر الأمني الجيش اللبناني لبدء إقامة جدار إسمنتي في الجهة الغربية من المخيم في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وعلى الرغم من أن الجيش أكد أن الجدار هو ”سور حماية متفق عليه، حفاظاً على سلامة المخيم ومنع تسلل الإرهابيين إلى المخيم أو منه“، إلا أنه تجاوب مع مطلب القيادة الفلسطينية الموحدة في لبنان بوقف بناء الجدار¹⁷³، الذي كانت شخصيات سياسية بارزة في مدينة صيدا أعلنت رفضه أيضاً من جانبها¹⁷⁴. وفي المقابل، التزمت القيادة الفلسطينية الموحدة بتلبية طلب قيادة الجيش تقديم ورقة خاصة بالرؤية الأمنية للمخيم، تعهدت فيها بملاحقة وتسليم المطلوبين من خارج المخيم الفارين إليه، ممن يتخذونه مكاناً ومنطلقاً لتهديد السلم الأهلي اللبناني¹⁷⁵. وقد أدى تعاون الجهات الفلسطينية وخصوصاً تلك المحسوبة على عصابة الأنصار وحماس إلى تسليم خالد السيد (الذي يتبع إحدى الجماعات الإسلامية المتطرفة) إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية في 2017/7/1¹⁷⁶.

وكان تجدد الاشتباكات في المخيم في نيسان/أبريل 2017 قد دفع قائد الجيش العماد جوزيف عون إلى التحذير من أن الجيش ”سيرد بحزم على أي استهداف يمس المراكز العسكرية أو التجمعات السكنية المحيطة بالمخيم، وأي محاولة لنقل الاشتباكات إلى خارجه“¹⁷⁷. وقد حذر مدير عام الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم في وقت لاحق من ”مكمن أمني عسكري، يُنصب لمخيمات اللجوء الفلسطيني، ويراد منه استدراج لبنان واللاجئين الفلسطينيين، وتوريطهم في ما لا يريدونه من مواجهة“¹⁷⁸.

ولكن في مقابل سلبيات النظرة اللبنانية إلى اللاجئين الفلسطينيين كعبء، تجدر الإشارة إلى أن الإجماع اللبناني على التمسك بحق عودة اللاجئين يحفظ لهم كأحد آخر الأصوات التي تبقي ذكر قضيتهم حاضراً عند الحديث عن التسوية في المنابر الدولية، ويُشكّل اعتراض وزارة الخارجية اللبنانية على خلو البيان الختامي لـ”مؤتمر باريس للسلام“ من ذكر اللاجئين مثلاً بارزاً على ذلك¹⁷⁹.

كما أن هذا الموقف من قضية اللاجئين يشكّل نقطة التقاء أساسية بين لبنان ومختلف الأطراف السياسية الفلسطينية، وهو ما يساعد في جعله أكثر دول الطوق احتفاظاً بعلاقات متوازنة معها، وفي إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بينها وبين مختلف المؤسسات الرسمية والقوى السياسية اللبنانية. وقد شكّلت قدرة قيادات فلسطينية من طرفي الخلاف الفلسطيني الداخلي على لقاء

مسؤولين لبنانيين من مختلف الاتجاهات، وفي مقدمتهم ”الرؤساء الثلاثة“ (رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الحكومة)، مؤشراً على هذا التوازن، المدفوع أساساً ببحث العناوين المتعلقة بملف اللاجئين وأوضاعهم في لبنان.

في الوقت نفسه، أسهم الموقف اللبناني - الفلسطيني الموحد في موضوع اللاجئين في إجماع الطرفين على رفض تقليص وكالة الأونروا لخدماتها، وكان للبنان الرسمي دور فاعل في دعم الموقف الفلسطيني الراض لقرار الوكالة إدخال تعديلات على سياستها الاستشفائية في مطلع سنة 2016، حيث كان هذا الموضوع حاضراً في حديث رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon خلال زيارته إلى لبنان في آذار/مارس 2016¹⁸⁰. ودفعت سلسلة التحركات الاحتجاجية، التي أقدم عليها اللاجئون، الوكالة إلى إعلان تجميد ذلك القرار منتصف الشهر التالي¹⁸¹.

وقد ساعد تحسن المناخ السياسي الداخلي في لبنان مع نهاية سنة 2016، بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة توافقية، على حدوث تطورات إيجابية على صعيد الموقف الرسمي من حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تمثلت في إطلاق مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الذي أعلنت نتائجه في 2017/12/21 في السراي الكبير برعاية وحضور رئيس الحكومة اللبنانية¹⁸²، وإطلاق وثيقة ”الرؤية اللبنانية الموحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان“ في تموز/ يوليو 2017، بعد مرور سنتين على إحالتها إلى رئيس الحكومة اللبنانية السابق تمام سلام من قبل ”مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان“، المشكّلة في إطار لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني¹⁸³.

وتضمنت الوثيقة التأكيد على ”ضرورة مضاعفة العمل لمعالجة المسائل الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين“، والدعوة إلى ”رفع القيود غير الضرورية على منح وتمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية“، وأن لا يقتصر دور الدولة في إدارة المخيمات على ”البعد الأمني كما هو سائد حالياً، بل يجب أن يتعداه إلى التعامل السياسي والخدماتي والحقوقية“¹⁸⁴.

أما بالنسبة للعلاقة بين حماس وحزب الله، فيمكن القول إنها تجاوزت موضوع الخلاف تجاه الأزمة السورية، في إطار الالتقاء على الثوابت المشتركة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومقاومة ”إسرائيل“، بعد أن أدرك الطرفان ضرورة التحالف معاً تحت هذا السقف لمواجهة الأخطار التي تحيط بهما في المنطقة. وقد شكّل لقاء نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري (الذي استقر بعد بدء الأزمة القطرية في لبنان) بأمين عام حزب الله حسن نصر الله في بيروت أحد أبرز مؤشرات عودة العلاقة بين الطرفين. وشدد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة ”التلاقي

بين حركات المقاومة والتلاحم والتضامن في وجه الاعتداءات الصهيونية وكل ما يخطط له من استهداف لحركات المقاومة في منطقتنا¹⁸⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان بات أحد آخر الملاذات العربية التي توفر لحركة حماس مكاناً لتواجد قياديينها وممارسة العمل السياسي على أرضها، وقد دفعت الامتيازات التي تحظى بها حركة حماس في لبنان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور لبيرمان إلى مطالبة الولايات المتحدة بممارسة ضغوط عليه، لدفعه إلى العمل ضدّ حماس وطرده قياديين الحركة من أراضيه¹⁸⁶. وتزامنت تلك الدعوة مع بداية الأزمة القطرية التي شهدت ممارسة ضغوط عربية وأمريكية ضدّ الدوحة، لاتخاذ خطوات ضدّ حماس، التي تستضيف الدوحة رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل.

ج. الموقف من "إسرائيل":

لم يشهد موقف لبنان الرسمي تجاه "إسرائيل" وتجاه سلاح المقاومة تغيراً يُذكر، بل كرس خطاب القسم الذي ألقاه رئيس الجمهورية المنتخب والبيان الوزاري للحكومة الجديدة الواقع القائم. حيث شدد الرئيس عون في خطابه على حقّ المقاومة بقوله: "لن نألو جهداً ولن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة، وحماية وطننا من عدو لم يزل يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية"¹⁸⁷. كما أن البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري أكد على "الحق للمواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وردّ اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة"¹⁸⁸.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الهدوء الذي تشهده الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" منذ عدوان تموز/ يوليو 2006، استمر حديث تل أبيب عن اقتراب الجولة التالية من الحرب مع لبنان خلال سنتي 2016 و2017، حيث تكررت التهديدات الإسرائيلية بشأن الحرب المقبلة مع لبنان، على لسان العسكريين والسياسيين الإسرائيليين على حدّ سواء.

في الجانب العسكري، حدّر نائب رئيس أركان جيش الاحتلال يائير جولان من الدمار الكبير الذي سيلحق بلبنان في الحرب المقبلة، ومن أن هذا الدمار سيضمحل البنى التحتية وبيوت المدنيين، مشيراً إلى أن حزب الله طوّر قدرات جديدة، تشكل خطراً لم يسبق له مثيل على "إسرائيل"¹⁸⁹. وهو خطر أشار إليه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) هرتزل هليفي خلال مؤتمر هرتسليا في حزيران/ يونيو 2016 بقوله إن الحرب المقبلة مع حزب الله لن تكون بسيطة، وإن تجارب الجبهة الداخلية في تلك المواجهة ستكون بالغة الشدة¹⁹⁰.

وفي السياق نفسه، أكد رئيس هيئة التخطيط العسكرية عميكام نوركين أن الجيش يواصل التحضير لحرب لبنان الثالثة وأنه أكثر جاهزية من أي وقت مضى، مع التحذير من أن الحرب في حال اندلاعها ستشهد "اجتياحاً برياً هجومياً وقاسياً للغاية لجنوب لبنان"، ولكنه شدد في الوقت

نفسه على أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على الهدوء في الجبهة الشمالية¹⁹¹. وتزامن ذلك مع تصريحات قائد جيش المشاة والمظليين في جيش الاحتلال غسان عليان Ghassan Alian حول أن الحرب مع لبنان "مسألة وقت"¹⁹².

من جهته، قال رئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت إن الحرب المقبلة ستشمل دولة لبنان والتنظيمات الناشطة فيها بإذن منها وبموافقتها¹⁹³، في إشارة إلى حزب الله، الذي قال آيزنكوت لاحقاً إن جيشه يعدّه أخطر عدو له، مضيفاً أن الأمين العام للحزب حسن نصر الله سيكون هدفاً رئيسياً للاغتيال في أي مواجهة مقبلة¹⁹⁴.

أما على الصعيد السياسي، فقد جاءت أبرز التهديدات الإسرائيلية في سياق الرد على تحذيرات أمين عام حزب الله حسن نصر الله من أن الحرب المقبلة إن وقعت فستحمل نتائج مدمرة على الجبهة الداخلية في "إسرائيل"، حيث قال نصر الله إن المقاومة بات بإمكانها تحويل التهديد النووي الإسرائيلي إلى فرصة، وهي قادرة على الوصول إلى خزانات الأمونيا في أي مكان نقلت إليه¹⁹⁵، وإنها لن تلتزم خطوطاً حمراء فيما يتعلق بضرب خزانات الأمونيا أو مفاعل ديمونا النووي (NNRC) Negev Nuclear Research Center¹⁹⁶.

ورداً على تلك التهديدات، توعد وزير الاتصالات والاستخبارات الإسرائيلي يسرايل كاتس Yisrael Katz بضرب كافة الأهداف المتاحة في لبنان في حال أقدم حزب الله على تنفيذ تهديداته بقصف العمق الإسرائيلي¹⁹⁷. فيما دعا وزير التعليم الإسرائيلي ورئيس كتلة البيت اليهودي نفتالي بينيت لاستهداف المؤسسات والبنية التحتية اللبنانية في أي حرب مقبلة، قائلاً إن المطار والجسور ومحطات توليد الكهرباء ومواقع الجيش اللبناني يجب أن تكون كلها أهدافاً شرعية. وأضاف أنه في حال أقدم حزب الله على استهداف الجبهة الداخلية في "إسرائيل"، فهذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى العصور الوسطى¹⁹⁸.

وقد استدعت الردود الإسرائيلية في المقابل رداً لبنانياً رسمياً، إذ قال الرئيس اللبناني ميشال عون إن الزمن الذي كانت فيه "إسرائيل" تمارس سياستها العدوانية ضد لبنان قد ولى إلى غير رجعة، وإن أي محاولة إسرائيلية للنيل من سيادة لبنان أو تعريض اللبنانيين للخطر ستجد الرد المناسب¹⁹⁹. كما تقدم لبنان بشكوى ضد "إسرائيل" في مجلس الأمن على خلفية التهديد باستهداف بناء التحتية²⁰⁰.

وكرر نصر الله تحذيراته لـ "إسرائيل" قائلاً إنها "إذا شنت حرباً على سوريا أو لبنان ليس من المعلوم أن يبقى القتال لبنانياً - إسرائيليّاً أو سورياً - إسرائيلياً"، وإنما "قد تُفتح الأجواء لعشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من المجاهدين والمقاتلين، من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي، ليكونوا شركاء في هذه المعركة"²⁰¹.

ورد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بتأكيد تفوق "إسرائيل" عسكرياً بشكل كبير، مع التشديد على أنها ليست معنية بالتصعيد في الشمال أو في الجنوب²⁰²، وعاد في وقت لاحق ليقول إن أي حرب مقبلة على جبهة الشمال، ستشمل لبنان وسورية معاً، حيث لم يعد هناك شيء اسمه جبهة لبنان، مضيفاً أنه "عند الحديث عن لبنان، لا نتحدث عن حزب الله فقط بل نتحدث عن الجيش اللبناني أيضاً (...). فقد صار الجيش اللبناني جزءاً لا يتجزأ من منظومة حزب الله". كما أشار ليبرمان إلى أن "إسرائيل" تستعد لأن تمتد أي حرب على إحدى الجبهتين الشمالية أو الجنوبية إلى الجبهة الأخرى، قائلاً: "هذه الفرضية الأساسية لدينا، ولذلك نحن نجهز الجيش"²⁰³.

وفي إطار تحسّب "إسرائيل" للحرب ولتهديدات حزب الله، قررت القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي إقامة جدارٍ أمني جديد يمتد على مسافة عدة كيلومترات على الحدود مع لبنان، كما أعلنت وزارة البيئة الإسرائيلية في آب/ أغسطس 2017 إتمام تفريغ خزان الأمونيا في حيفا نهائياً وانهاء عمله²⁰⁴.

وفي سياق المواجهة الأمنية والاستخبارية المستمرة بين لبنان و"إسرائيل"، أعلنت عدة أجهزة أمنية لبنانية خلال سنتي 2016 و2017 عن كشف عدد من الاختراقات، كان أبرزها إعلان ضبط محطات اتصال غير شرعية في آذار/ مارس 2016 تتزود بخدمات الإنترنت من شركات إسرائيلية، وتتولى بدورها تزويد مقرات ومراكز رسمية حساسة في لبنان بالخدمة²⁰⁵، وضبط شبكة تجسس وتوقيف خمسة أشخاص بجرم التخابر مع سفارات تابعة للعدو الإسرائيلي في الخارج في كانون الثاني/ يناير 2017²⁰⁶.

5. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

شكّلت التغيرات المتسارعة التي شهدتها المملكة العربية السعودية منذ تولّي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في سنة 2015 إحدى أبرز التحولات في البيئة الاستراتيجية في المنطقة، ولا سيّما مع الصعود السريع لابنه الأمير محمد بن سلمان خلال سنتي 2016 و2017 وصولاً لتسلمه ولاية العهد، واحتكاره السيطرة تدريجياً على كامل السلطات ومصادر النفوذ داخل المملكة. فقد امتدت آثار هذه التغيرات من المشهد السياسي الداخلي إلى المشهد الخارجي بصورة واسعة، شملت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وعلاقات الدول العربية فيما بينها، وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي (بما فيه كل من إيران وتركيا و"إسرائيل")، وموقفها من القضية الفلسطينية وعملية التسوية.

وكشفت الأحداث التي كانت السعودية ودول الخليج محوراً خلال سنتي 2016 و2017 عن توجه جديد للتحالف الناشئ بين الرياض بقيادة ابن سلمان، وأبو ظبي بقيادة ولي عهداً وزير الخارجية الإماراتي محمد بن زايد، يقوم على محاولة تثبيت ركائز "الاعتدال" في المنطقة، باعتباره الخيار الاستراتيجي الأقدر على تأمين الظروف التي تسمح للثنائي الصاعد (ابن سلمان وابن زايد) بالمضي في تحقيق طموحاتهما السياسية، لا سيماً لناحية تأمين الغطاء الأمريكي لتلك الطموحات. وفي سبيل ذلك، اتخذت الرياض وأبو ظبي مجموعة من الخطوات لاستمالة قوى صناعة القرار في الولايات المتحدة، شملت تقارباً إماراتياً واضحاً مع "إسرائيل" ومجموعات الضغط المؤيدة لها في الولايات المتحدة، وتقارباً سعودياً ضمناً في المواقف مع تلك الأطراف، مع تزايد المؤشرات على وجود علاقات سرية بين الرياض وتل أبيب.

وشملت تلك الخطوات أيضاً استكمال الحملة ضدّ قوى التغيير التي صعّدت خلال العمر القصير لثورات "الربيع العربي"، لضمان استقرار النظام الإقليمي الذي تسعى السعودية والإمارات لإيجاده، وهي جزئية حظيت بدعم واسع من غالبية القوى العربية المضادة لما عُرف بالربيع العربي، وخصوصاً البحرين ومصر. ويمكن أن توضع أزمة حصار قطر ضمن هذا السياق، حيث جاء الحصار نتيجة لموقف قطر الداعم لقوى التغيير، ولحركة حماس، وتغريدها خارج السرب الذي تقوده الرياض باتخاذها مواقف متميزة في كثير من الملفات.

إلا أن أخطر ما يظهر في الأجواء هي تلك "الشائعات" المتزايدة على التساوق الرسمي السعودي مع الرغبة الأمريكية بتخفيض السقف العربي والفلسطيني الرسمي من مسار التسوية، ومحاولة نشر النظرة السلبية التحريضية ضدّ قوى المقاومة الفلسطينية، وارتفاع عدد من الأصوات الداعية للتطبيع مع "إسرائيل"، والتي ما كان لها أن تتحرك دون ضوء أخضر أو موافقة ضمنية من الجهات الرسمية. وهو ما يشي بأن صانع القرار السعودي يرى ذلك أمراً ضرورياً لرسم الاصطفافات في المنطقة، وفق منطق يجمع "إسرائيل" ودول الاعتدال في مواجهة إيران وحلفائها.

ب. العلاقات الخليجية - الفلسطينية:

كان للتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها السعودية خلال سنتي 2016 و2017 أثر ملموس على تفاعلها مع القضية الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية، أظهر تراجع مكانة فلسطين ضمن أجندة أولوياتها الإقليمية لبعض الوقت، قبل أن تعود مجدداً إلى دائرة الاهتمام خلال الثلث الأخير من سنة 2017، مع تكثيف إدارة ترامب تحركاتها المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، واستحواد الرياض على نصيب كبير من الاهتمام ضمن تلك التحركات. كما تأثر تفاعل بقية دول الخليج العربي مع القضية الفلسطينية، جراء الأزمة الخليجية والانفعال بالحرب في اليمن.

على الصعيد السياسي، حافظت السعودية على موقفها الرسمي الداعم لقيادة السلطة الفلسطينية، التي بقيت الرياض بالنسبة لها إحدى أهم عواصم تنسيق الجهود السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلى جانب كل من القاهرة وعمّان. وحرصت السلطة في الوقت نفسه على المشاركة في المبادرات السياسية السعودية التي تهدف لتعزيز دورها القيادي في المنطقة، وأبرزها القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، إلى جانب دعمها لجهود التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن.

في المقابل، فإن علاقة السعودية بحركة حماس توترت مجدداً، وخصوصاً خلال النصف الثاني من سنة 2017، وهو ما كشفت عنه المواقف السعودية التي صدرت تجاه الحركة عند بداية الأزمة مع قطر، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً. وجاء هذا التطور معاكساً للتطور الإيجابي الظاهري للعلاقة بين الطرفين منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز حكم المملكة في مطلع سنة 2015، والذي أكدّه مسؤول العلاقات العربية في حركة حماس أسامة حمدان في نيسان/أبريل 2016، بقوله إن علاقات حركته مع دول الخليج عامة ومع السعودية خاصة كانت تشهد تحسناً ملحوظاً²⁰⁷. وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت قائد حركة حماس في الخارج ماهر صلاح، في كانون الأول/ديسمبر 2014، على خلفية قضايا مالية، مرتبطة بجمع التبرعات وتحويلها لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل ودعم المقاومة، دون إذن رسمي. ثم قامت بإخلاء سبيله بعد زيارة وفد من الحركة بقيادة خالد مشعل إلى الرياض في تموز/يوليو 2015؛ غير أنها لم تسمح له بمغادرة الأراضي السعودية إلا في كانون الأول/ديسمبر 2016.

وعلى الرغم من أن حركة حماس لم تتخذ من طرفها أي موقف يمكن أن يفسر على أنه تسبب بإثارة غضب الرياض، إلا أن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 2017، والموقف المتشدد الذي أبداه خلال قمة الرياض في أيار/مايو 2017 تجاه رعاة "المنظمات الإرهابية" التي تُعد حماس من بينها وفق التصنيف الأمريكي، أدى فيما يبدو إلى اختلاف الحسابات السياسية للأمر محمد بن سلمان بشأن الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لضمان الحصول على الغطاء الأمريكي لمشروعه السياسي؛ فهاجم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في 6/6/2017 قطر قائلاً: "لقد طُفح الكيل، وعلى قطر أن توقف دعمها لجماعات مثل حماس والإخوان المسلمين"، مضيفاً: "لأنههدف إلى الإضرار بقطر ولكن عليها أن تختار طريقها"²⁰⁸. وردت حماس بدورها في بيان لها في 7/6/2017، بأنها شعرت بـ"بالغ الأسف والاستهجان" لتصريحات الجبير التي رأت أنها "تحرّض" عليها، وأنها "غريبة على مواقف المملكة العربية السعودية" ومثّلت صدمة للشعب الفلسطيني. وحذّرت الحركة مما وصفته باستغلال "إسرائيل" للتصريحات من أجل "ارتكاب المزيد من الانتهاكات"، ورأت أن مواقف الجبير "مخالفة للقوانين الدولية والمواقف العربية والإسلامية المعهودة"،

داعية المملكة العربية السعودية إلى ”وقف هذه التصريحات التي تسيء للمملكة ولمواقفها تجاه قضية شعبنا وحقوقه المشروعة“²⁰⁹.

أما صحيفة عكاظ السعودية فهاجمت حركة حماس واتهمت قادتها في غزة وقطر بابتلاع ”ملايين الدولارات من المساعدات التي تقدمها السعودية والإمارات بالإضافة إلى المعونات الدولية لإبعاد شبح الكارثة الإنسانية عن أهالي غزة“. وادعت الصحيفة أن حماس تخصص هذه الأموال، ”وفقاً للتعليمات الإيرانية، لدعم الإرهاب وحفر الأنفاق، تاركة أهالي غزة يغرقون في جوعهم وفقدهم ومرضهم وحصارهم ودفعهم للضرائب التي تفرضها عليهم ما تسمى بحكومة حماس“. ووصفت الصحيفة حركة حماس بأنها حركة ”إرهابية“، كما وصفت الصحيفة حماس بأنها ”عملية مزدوجة للدوحة وتل أبيب“²¹⁰.

في المقابل لم تدرج الدول المقاطعة لدولة قطر في 2017/6/8 حماس في قائمة ”الإرهاب“ التي أصدرتها، بالرغم من الحملة الإعلامية التي تعرضت لها الحركة، وبالرغم من أن أحد أسباب مقاطعة هذه الدول لقطر جاءت بسبب علاقتها وتمويلها لحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس²¹¹.

كما أثارت تصريحات تلفزيونية للسفير السعودي بالجزائر سامي بن عبد الله الصالح، وصف فيها حركة حماس بـ”الإرهابية“ جدلاً في الجزائر، وطالبت حركة ”مجتمع السلم“ و”البناء الوطني“ باستدعائه. ودعت حركة حماس عبر المتحدث باسمها في غزة فوزي برهوم، السفير السعودي في الجزائر إلى سحب تصريحاته الأخيرة، وقال إن حماس حركة مقاومة تدافع عن الأمة العربية جمعاء²¹².

ولكن السعودية رحبت في الوقت نفسه بالتطورات التي تمت ضمن جهود المصالحة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وعبرت وزارة خارجيتها عن أملها في أن يسهم إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية في ”تمكين الأشقاء الفلسطينيين من نيل حقوقهم المشروعة، وفقاً لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية“²¹³.

أما على الصعيد المالي، فقد شهد الدعم المالي السعودي للسلطة الفلسطينية تراجعاً عما كان عليه في السنوات السابقة، حيث تراجع قيمة ذلك الدعم من نحو 20 مليون دولار شهرياً (منذ بداية سنة 2013) إلى 7.7 ملايين دولار شهرياً (منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016). وفي الوقت نفسه فإن انتظام سداد تلك الدفعات قد تراجع، حيث وازلت السعودية خلال السنوات السابقة على تحويل قيمة إسهاماتها مرة كل ثلاثة شهور، إلا أنها أوقفت إرسال إسهامها لمدة سبعة شهور خلال سنة 2016، واكتفت في كانون الأول/ ديسمبر 2016 بتحويل 61.6 مليون دولار عن الفترة الممتدة من أيار/ مايو وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2016²¹⁴.

وعند إعلان السعودية عن تحويل إسهامها التاليين في آذار/ مارس وآب/ أغسطس 2017، كانت قيمة كل منهما 30.8 مليون دولار، بمعدل 7.7 ملايين دولار شهرياً²¹⁵. ومع ذلك، ما تزال السعودية أكبر مسهم عربي في دعم ميزانية السلطة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 244 مليون دولار منذ بداية 2016 وحتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017، بينما لم تمنح أي من دول الخليج العربي الأخرى أي دعم لميزانية السلطة خلال تلك الفترة²¹⁶.

وبالنسبة لميزانية وكالة الأونروا، ما تزال السعودية ثالث أكبر جهة مانحة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنحت للوكالة دعماً بقيمة 148 مليون دولار بصورة مباشرة خلال سنة 2016، فيما قدمت مليون دولار أمريكي عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، شكّلت في مجموعها نسبة تقارب 12% من إجمالي المنح المقدمة للوكالة²¹⁷.

بالانتقال إلى قطر، فقد حاولت الدوحة استئناف وساطتها في ملف المصالحة الفلسطينية، عبر استضافة لقاءات جمعت وفدي حماس وفتح في شباط/ فبراير 2016²¹⁸، وحزيران/ يونيو 2016²¹⁹. بالإضافة إلى رعاية وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني "غذاء عمل" في الدوحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، جمع رئيس السلطة محمود عباس برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ونائبه إسماعيل هنية²²⁰؛ إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح.

وضمن علاقاتها السياسية بالفلسطينيين، حافظت الدوحة خلال سنتي 2016 و2017 على علاقتها بحركة حماس، مستمرة بذلك بالتفرد بموقفها تجاه الحركة عن سائر دول الخليج العربي. وأثارت استضافتها للمؤتمر الصحفي الذي أطلق خلاله خالد مشعل الوثيقة السياسية لحركة حماس في أيار/ مايو 2017 حفيظة الولايات المتحدة، وهو ما ظهر في عدد من مقالات الرأي في وسائل إعلام أمريكية بارزة²²¹، وفي مشروع القانون الذي اقترحه عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي لفرض عقوبات أمريكية على "الداعمين الدوليين للإرهاب الفلسطيني"، تحدث تحديداً عن دعم قطر لحركة حماس، واستضافتها للمؤتمر الصحفي، الذي أعلنت الحركة خلاله وثيقتها السياسية²²². وقد نال مشروع القانون تأييد لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017²²³.

وكان من اللافت للانتباه تزامن اقتراح مشروع القانون مع انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، والتي أكد خلالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضرورة العمل على "قطع مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية"، التي عدّ ترامب كلاً من داعش، والقاعدة، وحزب الله، وحماس من ضمنها²²⁴، وذلك قبل أيام قليلة من إعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر فرض الحصار على الدوحة لجملة من الأسباب، من أهمها دعمها لـ "الإرهاب"، على حدّ وصف تلك الدول²²⁵.

وظهرت علاقات الدوحة بحماس كأحدى نقاط الخلاف مع قطر بصورة أوضح، خلال الأيام الأولى التي تلت إعلان الحصار، ومن أبرز ما جاء في هذا السياق قول وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن على قطر القيام بعدة خطوات، تتضمن إنهاء دعم حماس وجماعة الإخوان المسلمين، من أجل إعادة العلاقات معها، مضيفاً أن قطر تُقوّض السلطة الفلسطينية بدعمها لحماس²²⁶. وذلك بالتزامن مع وصف وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش وجود قادة من حماس في الدوحة بأنه "يمثل مشكلة للمنطقة"²²⁷. وردت قطر على تلك الاتهامات على لسان سفيرها في واشنطن، مشعل بن حمد آل ثاني، بالقول إن قطر لا تُموّل حماس، بل تعمل في غزة في إطار جهود إعادة الإعمار، مضيفاً أن الأمريكيين أنفسهم طلبوا من الدوحة أن تعمل مع حماس في سياق "عملية السلام". وأوضح أن ذلك لا يعني أن قطر على الطريق السياسي أو الأيديولوجي نفسه²²⁸. ولاحقاً، قال وزير الخارجية القطري إن حماس تُعدّ بالنسبة للدول العربية حركة مقاومة شرعية، وإن كانت مدرجة ضمن قوائم الإرهاب الأمريكية، ولكنها ليست مدرجة ضمن قوائم إرهاب دول مجلس التعاون الخليجي، مستغرباً كيف تحولت العلاقة مع حماس إلى تهمة من قبل دول عربية. وأضاف أن وجود حماس في قطر هو تمثيل سياسي للحركة، وأن قطر مكلفة من شركائها الدوليين بالعمل على المصالحة الفلسطينية، وهو ما يبرر وجود قيادات من حماس في الدوحة²²⁹.

على الصعيد المالي، توقفت قطر عن دعم ميزانية السلطة الفلسطينية منذ بداية سنة 2015، واقتصرت قيمة الدعم الذي قدمته لوكالة الأونروا خلال سنة 2016 على مليون دولار²³⁰، فيما ركزت مساعداتها في المقابل على تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، عبر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، التي أشار رئيسها السفير محمد العمادي إلى أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذتها اللجنة في غزة خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغت نحو 500 مليون دولار، ضمت مئة مشروع في مختلف القطاعات²³¹، مؤكداً استمرار عمل اللجنة على الرغم من أزمة حصار قطر²³². كما تولت قطر تحمل كلفة توفير الكهرباء لقطاع غزة لمدة ثلاثة شهور في بداية سنة 2017، استجابة لأزمة الكهرباء التي يعاني منها القطاع، داعية إلى التعاون الدولي لدراسة تلك الأزمة وحلها بصورة جذرية²³³. واستضافت الدوحة في آذار/ مارس 2017 الملتقى التنموي والإنساني لدعم الشعب الفلسطيني، بتنظيم "قطر الخيرية" ومشاركة 75 منظمة إنسانية إقليمية ودولية، تعهد المشاركون فيه بتخصيص نحو 27 مليون دولار لخدمة المشاريع التنموية في فلسطين²³⁴.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شكّل دورها في رعاية مصالح تيار دحلان في حركة فتح مع حركة حماس في غزة أبرز ملفات نشاطها فيما يتصل بالعلاقات السياسية مع الفلسطينيين. وفي هذا السياق، أشار القيادي في حركة حماس صلاح البردويل في آب/ أغسطس 2017 إلى أن الإمارات استضافت في وقت سابق لقاء بين قيادات من حركة حماس والقيادي المفصول من

حركة فتح محمد دحلان، بهدف استعراض التفاهات التي تمّ التوافق عليها بين الطرفين²³⁵. كما قدّمت الإمارات دعماً مالياً لإنجاح إجراءات لجنة المصالحة المجتمعية المشكّلة في هذا الإطار، تمّ بموجبه تسليم عائلات 14 قتيلاً سقطوا خلال أحداث الاقتتال الداخلي في سنتي 2006 و2007 شيكات بقيمة 50 ألف دولار لكل عائلة، وذلك في مهرجان صلح مجتمعي عُقد لهذه الغاية في أيلول/سبتمبر 2017²³⁶.

وعلى صعيد الدعم المالي الرسمي، لم تُقدّم الإمارات أي دعم لميزانية السلطة الفلسطينية خلال سنتي 2016 و2017، بينما قدمت لوكالة الأونروا خلال 2016 دعماً بقيمة 16.8 مليون دولار بصورة مباشرة، و13.1 مليون دولار عبر جمعية الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسات إنسانية تابعة لكل من دبي وأبو ظبي²³⁷.

من جهة أخرى، لم تشهد علاقات كل من الكويت وعمان والبحرين بالفلسطينيين تطورات بارزة خلال سنتي 2016 و2017، باستثناء استضافة الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لمؤتمر عقده الجامعة العربية حول معاناة الطفل الفلسطيني، برعاية أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، ومشاركة الرئيس محمود عباس²³⁸.

وعلى صعيد الدعم المالي، لم تُقدّم أي من هذه الدول دعماً لميزانية السلطة الفلسطينية، بينما أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في نيسان/أبريل 2016 عن تحويل 100 مليون دولار للحكومة الفلسطينية في رام الله، مثلت الدفعة الأولى من المنحة الكويتية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان 2014، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 200 مليون دولار²³⁹. وقدّمت الكويت لوكالة الأونروا خلال 2016 دعماً بقيمة 5 ملايين دولار بصورة مباشرة و3.8 ملايين دولار عبر صناديق حكومية، فيما قدّمت عمان للوكالة دعماً بقيمة 768 ألف دولار²⁴⁰.

ج. الموقف من عملية التسوية:

واصلت دول الخليج العربي تأكيدها على موقفها الرسمي المتمسك بالمبادرة العربية للسلام كحل وحيد للتسوية مع "إسرائيل"، وفق ما ورد خصوصاً على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الذي أكد على هامش "مؤتمر باريس للسلام" في حزيران/يونيو 2016 أن أساس أي خطة سلام مستقبلية ما زال يتمثل في المبادرة العربية لسنة 2002، مضيفاً أن المبادرة غير قابلة للتعديل وأنها تمتلك كل العناصر المطلوبة لتسوية نهائية²⁴¹.

وعلى الرغم من عدم صدور أي موقف رسمي بخلاف ذلك، إلا أن الشهور الأخيرة من سنة 2017 شهدت تزايد الحديث عن تواصل أمريكي مع السعودية بشأن "صفقة القرن"، التي لم تتضح أو تُعلن أي من معالمها حتى كتابة هذه السطور. وهو ما أتاح المجال لصدور كثير من التحليلات والتكهنات حول مضمون تلك الصفقة، وحول فحوى ما دار خلال اللقاء الذي جمع

الرئيس الفلسطيني محمود عباس بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بعد تلقي عباس دعوة مفاجئة إلى الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017²⁴².

وقد اعترضت السعودية رسمياً على قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، غير أنه تمّ حصر التفاعل ضده في إطار محدود، وبتغطية إعلامية ضعيفة غير متناسبة مع هكذا قرار. وكان لافتاً للنظر أن يتحدث إمام الحرم المكي في الجمعة التي تلت القرار عن "برّ الوالدين"، دون أن يشير للقرار الأمريكي الخطير بنقل السفارة.

د. الموقف من "إسرائيل":

حملت سنتا 2016 و 2017 كماً كبيراً من المؤشرات والتصريحات حول تقارب عدد من دول الخليج العربي، وفي مقدمتها الإمارات والسعودية والبحرين، مع "إسرائيل". وفي حين كان عدد من المؤشرات المتعلقة بالإمارات والبحرين علنياً ومباشراً، إلا أن المؤشرات المتعلقة بالسعودية صدرت في غالبها إما عن أطراف إسرائيلية أو أمريكية، وهو ما يُشير إلى أن السعودية ما تزال متخوفة من الإقدام على مثل هذا التقارب علناً على أقل تقدير، وأن التصريحات أو التسريبات الإسرائيلية والأمريكية تسعى لحثها أو دفعها إليه.

أبرز الخطوات الرسمية السعودية تجاه "إسرائيل" جاءت عبر صفقة نقل جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية، حيث كشفت المراسلات المصرية مع الجانب الإسرائيلي في هذا السياق إلى تعهد السعودية بالحفاظ على حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران، في خطوة لقيت ترحيباً إسرائيلياً ومثلت أول التزام سعودي رسمي دولي تجاه تل أبيب²⁴³.

من جهة أخرى، كانت من أبرز الخطوات العلنية التي أثارت موضوع التقارب السعودي - الإسرائيلي مواقف ضابط المخابرات السعودي السابق اللواء أنور عشقي الداعية إلى التطبيع مع "إسرائيل"²⁴⁴، وزيارته لها في وقت سابق ولقاؤه مع مدير عام وزارة خارجيتها دوري جولد Dore Gold²⁴⁵، على الرغم من تأكيد عشقي أن زيارته كانت مبادرة شخصية، وتأكيد وزارة الخارجية السعودية بأنها لا تعكس الموقف الرسمي للمملكة²⁴⁶. وقد أثار نشر وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني على صفحتها على تويتر Twitter صورة جمعتها بالأمير السعودي تركي الفيصل في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos في سويسرا الموضوع نفسه مجدداً²⁴⁷.

وبخلاف تلك الخطوات، تركّز التقارب بين السعودية و"إسرائيل" أساساً في الموقف تجاه إيران ومساعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة، وجاءت الإشارات على هذا التقارب في البداية في سياق حديث تل أبيب عن وجود تحسن في علاقاتها مع دول عربية بصورة عامة نتيجة التقاء المصالح، دون ذكر

السعودية تحديداً. إلا أن الفترة التالية لانتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخصوصاً بعد عقد القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض واندلاع أزمة قطر، شهدت تزايد الحديث عن العلاقات السعودية - الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، توجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مباشرة من الرياض إلى تل أبيب بعد تلك القمة، وقال في مستهل لقائه مع بنيامين نتنياهو في القدس: "رجعت للتو من السعودية، والمشاعر هناك تجاه إسرائيل إيجابية للغاية"، وعبر عن اعتقاده بأنه "تم إحراز تقدم ملموس" في التقريب بين الطرفين، مرجعاً جزءاً كبيراً من ذلك إلى "الممارسات العدوانية الإيرانية". فيما عبر نتنياهو عن أمنيته "أن يأتي يوم حيث سيستطيع رئيس وزراء إسرائيل أن يطير من تل أبيب إلى الرياض، كما طار ترامب من الرياض إلى تل أبيب"²⁴⁸.

وفي وقت لاحق، أشار وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا إلى وجود "احتمال كبير جداً" بأن تكون لـ"إسرائيل" علاقات مع ما أسماه "التحالف السعودي"، مضيفاً في حديث له لوكالة بلومبيرغ Bloomberg News، إن السعودية و"إسرائيل" تتباحثان عبر وسطاء أمريكيين في مختلف الأنشطة، التي تثبت نوايا الطرفين، في تطوير علاقات دبلوماسية مكشوفة في اللحظة التي يُحل فيها الصراع مع الفلسطينيين. كما قال قرا إن "إسرائيل" تعمل على إقناع السعودية بإطلاق رحلات جوية مباشرة خاصة بنقل الحجاج من "إسرائيل" إلى السعودية²⁴⁹. وشكّلت الأقوال التي نقلتها وكالة فرانس برس (AFP) عن مسؤول إسرائيلي حول زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى تل أبيب في أيلول/سبتمبر 2017 ذروة الحديث عن تطورات العلاقات السعودية - الإسرائيلية، إلا أن الخارجية السعودية نفت تلك الأنباء، وقالت إن المملكة "كانت دائماً واضحة في تحركاتها واتصالاتها وليس لديها ما تخفيه في هذا الشأن"²⁵⁰.

بالنسبة لأبو ظبي، شكّلت المنظمات الدولية والفعاليات التي تستضيفها الإمارات أحد أبرز القنوات العلنية لزيارة مسؤولين إسرائيليين للبلاد، حيث زار وزير الطاقة الإسرائيلي أبو ظبي للمشاركة في مؤتمر للطاقة في كانون الثاني/يناير 2016، وفقاً لما أورده القناة الثانية الإسرائيلية مرفقاً بـصور للوزير في أبو ظبي²⁵¹. كما شارك السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة في مؤتمر دولي في دبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بصفته رئيس اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، وفقاً لتقرير للقناة نفسها²⁵². وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" كانت قد أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 عن افتتاح ممثلية دبلوماسية رسمية لها لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) International Renewable Energy Agency (IRENA) في أبو ظبي، إلا أن الخارجية الإماراتية قالت إن ذلك لن يؤثر على موقفها الرسمي أو علاقاتها بـ"إسرائيل"، حيث إن مهام البعثات المعتمدة لدى إيرينا تنحصر بالشؤون المتعلقة بالوكالة²⁵³.

ولكن المؤشر الآخر على وجود تقارب إماراتي - إسرائيلي لم يكن علنياً، وإنما كُشف عنه في تسريب رسائل مخترقة من البريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، تضمنت إحداها مراسلات بين العتيبة والجنرال الإسرائيلي عوزي روبين Uzi Rubin، الذي قاد منظومة القبة الحديدية Iron Dome الإسرائيلية خلال العدوان على غزة سنة 2012. بينما كشفت أخرى عن وجود علاقة وثيقة بين الإمارات ومؤسسة "الدفاع عن الديمقراطيات Foundation for Defense of Democracies" اليمينية الموالية لـ "إسرائيل"، وهي مؤسسة نافذة لدى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب²⁵⁴.

من جهتها، اتخذت مواقف البحرين الإيجابية تجاه "إسرائيل" طابعاً أكثر علنية، حيث نعى وزير خارجيتها خالد بن أحمد آل خليفة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في تغريدة له على تويتر، قائلاً: "أرقد بسلام أيها الرئيس شمعون بيريز. رجل حرب ورجل سلام لا يزال صعب المنال في الشرق الأوسط"²⁵⁵. وأجرى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة لقاءات بشخصيات يهودية مقربة من "إسرائيل" في أكثر من مناسبة، تحت غطاء رعاية التقارب بين الأديان. حيث استقبل الملك حمد في آذار/ مارس 2016 في قصره بالمنامة الحاخام اليهودي مارك شناير Marc Schneier الذي يرأس مؤسسة التفاهم العرقي Foundation of Ethnic Understanding المعنية بالحوار بين الأديان في نيويورك. ونقلت صحيفة ذا جيروزاليم بوست The Jerusalem Post عن الحاخام قوله إنه التقى الملك حمد في مناسبتين سابقتين، وأن الملك عبّر له عن قناعته بأن "إسرائيل" قادرة على الدفاع ليس عن نفسها فحسب، بل عن أصوات الاعتدال والدول العربية المعتدلة في المنطقة أيضاً، وأن مسألة بدء بعض الدول العربية فتح قنوات دبلوماسية مع "إسرائيل" هي مسألة وقت فقط²⁵⁶.

وفي أيلول/ سبتمبر 2017، أطلق ملك البحرين إعلاناً عالمياً للتسامح بين الأديان من مركز سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal Center في لوس أنجلوس، في فعالية حضرها نيابة عنه نجله ولي العهد ناصر بن حمد آل خليفة، وعزفت فيها أوركسترا البحرين الوطنية النشيد الوطني الإسرائيلي. وقد كشف الحاخامان أبراهام كوبر Abraham Cooper ومارفين هير Marvin Hier اللذان يرأسان المركز عن مواقف سمعها من ملك البحرين خلال زيارة لهما إلى المنامة في وقت سابق من سنة 2017، دان فيها الملك المقاطعة العربية المفروضة على "إسرائيل"، مبدياً عدم ممانعة البحرين زيارة مواطنيها لـ "إسرائيل"²⁵⁷.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2017، زار وفد من 24 شخصاً من الجمعية البحرينية "هذه هي البحرين" "إسرائيل"، وواجهت الزيارة التي استمرت لمدة أربعة أيام، موجة من الانتقادات في العالم العربي والإسلامي لكونها خطوة تطبيقية تتزامن مع اعتراف الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل". وأفادت القناة الثانية الإسرائيلية أن الوفد البحريني سيلتقي بمسؤولين بالحكومة الإسرائيلية. وأجرى الوفد البحريني جولة ميدانية في مدينة القدس المحتلة. وحسب القناة الثانية، فإن زيارة الوفد البحريني الذي يضم شخصيات شيعية وسنية أتت بإيعاز وتعليمات من ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، الذي حمل الوفد رسالة تسامح للمسؤولين الإسرائيليين ودعوات لتعزيز الحوار بين الأديان. وأضافت القناة "أن ملك البحرين سيسمح بدخول الإسرائيليين لبلاده من الآن فصاعداً، وأيضاً إلى التجديد الشامل للكنائس في البحرين"²⁵⁸. وذكرت وكالة الأنباء البحرينية، أن وفد جمعية "هذه هي البحرين" الحقوقية، الذي زار "إسرائيل" لا يمثل أي جهة رسمية في البحرين، وإنما يمثل الجمعية ذاتها، وبمبادرة ذاتية²⁵⁹. وقد لقيت هذه الزيارة موجة غضب شعبية بحرينية واسعة؛ كما أطلق عدد من الناشطين البحرينيين، وسم #البحرين_تقاوم_التطبيع، رفضاً لهذه الزيارة²⁶⁰.

من جهة أخرى، شكّلت الأزمة مع قطر وقرار الدول الخليجية الثلاثة سابقة الذكر مقاطعتها فرصة بالنسبة لـ "إسرائيل" للتأكيد مجدداً على المصالح المشتركة التي تجمعها بدول الحصار، حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إن قطع العلاقات مع قطر يفتح المجال أمام إمكانيات كثيرة في "الحرب على الإرهاب"، مؤكداً انفتاح "إسرائيل" على التعاون مع تلك الدول²⁶¹. كما علّق السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن مايكل أورين Michael Oren على تلك التطورات بقوله إن هناك خطأ جديداً يُرسم في الشرق الأوسط، حيث "لا إسرائيل ضدّ العرب بعد اليوم، بل إسرائيل والعرب ضدّ الإرهاب الممول من قطر"²⁶².

وفي مقابل كل تلك المؤشرات على تقارب عدد من دول الخليج العربي مع "إسرائيل"، برز موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم خلال أعمال الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union المنعقد في روسيا، حيث هاجم رئيس الوفد الإسرائيلي وبعثهم بممثلي الاحتلال، وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الغضب وإرهاب الدولة، مطالباً إياه بمغادرة القاعة²⁶³؛ مما اضطر الوفد الإسرائيلي للمغادرة، وسط تصفيق المشاركين.

6. دول عربية أخرى:

استمر انشغال عدد من الدول العربية المتبقية بأزماتها الداخلية بصورة كاملة خلال سنتي 2016 و2017، وخصوصاً في العراق واليمن وليبيا، التي باتت أيضاً ساحات للصراع الإقليمي، شأنها شأن سورية.

وشكّل استفتاء إقليم كردستان للانفصال عن العراق أحد أبرز الملفات من ناحية الصلة بالبيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، في ظلّ تفرّد "إسرائيل" بكونها الدولة الوحيدة التي أعلنت دعم الاستفتاء، إذ أبدى نتنها هو تأييده "للجهود الشرعية لشعب كردستان، من

أجل حصوله على دولة خاصة به²⁶⁴. وكانت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد قد دعت "إسرائيل" سابقاً لأن تعلن صراحة دعمها تطلعات الشعب الكردي في حكم ذاتي على الأراضي الواقعة شمال سورية والعراق، وقالت إن الشعب الكردي شريك للشعب الإسرائيلي²⁶⁵. من جهة أخرى، فبحسب معطيات شركة كليبيرداتا ClipperData، الشركة الأمريكية المختصة بتعقب شحنات النفط العالمية، فإن نحو نصف النفط الخام المستخرج من حقول النفط الكردية سنة 2017، وصل إلى "إسرائيل"، التي احتلت المرتبة الأولى في استيراد النفط الخام من أراضي إقليم كردستان العراق²⁶⁶.

أما السودان فقد انشغل بترتيب بيته الداخلي وبترتيبات رفع العقوبات الأمريكية عن الخرطوم، وكان من اللافت للانتباه أن ملف العلاقة مع "إسرائيل" كان من بين المواضيع التي تناولتها النقاشات الداخلية ضمن ذلك الإطار. ولكن على الرغم من صدور دعوات عدة لتطبيع العلاقات مع تل أبيب (سوف يرد ذكرها لاحقاً بمزيد من التفصيل)، إلا أن الموقف الرسمي للسودان بقي رافضاً لمثل هذا الأمر، وأكد استمرار دعم السودان للقضية الفلسطينية.

وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد استمر تفاعلها الرسمي مع القضية الفلسطينية عبر جامعة الدول العربية بصورة أساسية، ولم تشهد مواقفها الرسمية تجاه القضية تحولات أو تغييرات بارزة خلال سنتي 2016 و2017.

أما أبرز الأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية في دول المغرب العربي فشملت اغتيال الطيار والمهندس التونسي محمد الزواري في تونس، حيث كان الزواري أحد أعضاء كتائب عز الدين القسام (الجناح المسلح لحركة حماس) المشرفين على مشروع إنتاج المقاومة طائرات دون طيار حملت اسم "أبابل"، واتهمت القسام الموساد الإسرائيلي بالوقوف خلف عملية اغتياله في 2016/12/15²⁶⁷. وقد كان هذا الاغتيال محط تفاعل رسمي وشعبي كبير، حيث ألححت وزارة الداخلية التونسية إلى تورط جهاز الموساد دون تسميته، بقولها إن هناك إمكانية لضلوع جهاز مخابرات أجنبي في الاغتيال، وعقد البرلمان التونسي جلسة طارئة للاستماع لوزيرَي الداخلية والخارجية حول الاغتيال، بينما أعلن رئيس الحكومة عزل والي صفاقس، بالإضافة إلى عزل مسؤولين أمنيين اثنين في الولاية التي كانت مسرحاً لعملية الاغتيال²⁶⁸.

وفي الجزائر، بقي التفاعل الرسمي مع القضية الفلسطينية ضمن الخطوط العريضة نفسها، حيث حافظت الجزائر على دعمها السياسي والمالي للفلسطينيين، ولم يشهد موقفها من العلاقات مع "إسرائيل" أي تغيير. وفيما يتصل بالعلاقات الجزائرية - الفلسطينية، فكان من أبرز الأحداث الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله إلى الجزائر لمدة ثلاثة أيام

في نيسان/أبريل 2016، بدعوة رسمية من الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال، والتقى خلالها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وعدداً من المسؤولين الجزائريين وبحث معهم مختلف الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية²⁶⁹. وإلى جانب مواصلة الدعم السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حافظت الجزائر على كونها الدولة العربية الوحيدة التي التزمت إلى جانب السعودية بتقديم دعم مالي للسلطة عبر الآلية التي أقرتها جامعة الدول العربية، غير أن قيمة هذا الدعم تراجعت بمقدار النصف مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انخفض إسهام الجزائر من 52.8 مليون دولار سنة 2015 إلى 26.7 مليون دولار سنة 2016، ثم عاد إلى سابق عهده حيث بلغ نحو 52 مليون دولار سنة 2017 (انظر جدول 2/26، ص 132)²⁷⁰. في الوقت نفسه، حافظت الجزائر على علاقاتها الجيدة مع حركة حماس، وشكلت موافقة الحكومة الجزائرية رسمياً على افتتاح مكتب تمثيلي للحركة في البلاد في نهاية أيلول/سبتمبر 2016 أبرز التطورات في هذا السياق²⁷¹.

أما المغرب، فقد بقي الطابع العام لتفاعله الرسمي مع القضية الفلسطينية بروتوكولياً، مع التركيز على ملف القدس التي يرأس العاهل المغربي محمد السادس لجنتها الخاصة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، كانت المراسلات والاتصالات القناة الأساسية التي اختارها العاهل المغربي للتعبير عن مواقفه المتعلقة بالتطورات التي شهدتها المدينة المقدسة والمسجد الأقصى خلال 2016 و2017. وكان من اللافت للانتباه تغييره عن القمة الطارئة التي عقدتها منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في كانون الأول/ديسمبر 2017 لبحث اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، علاوة على أن مستوى تمثيل المغرب في القمة كان ضعيفاً، لم يبلغ حتى المستوى الوزاري²⁷². وعلى صعيد العلاقات الرسمية، اقتضت علاقة الرباط مع الفلسطينيين على السلطة الفلسطينية وممثليها. أما فيما يتصل بالعلاقة مع "إسرائيل" فلم يطرأ تغيير كبير في الموقف المغربي، حيث حافظت الرباط على خيط رفيع من العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب، بينما أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية استمرار العلاقات الاقتصادية محدودة الحجم بين الطرفين (سوف يتم تفصيلها لاحقاً)، على الرغم من نفي الحكومة المغربية وجود تبادل تجاري رسمي بين البلدين، وتأكيداً أن دخول تلك البضائع يتم عبر وسطاء وبطرق ملتوية²⁷³. وبرزت في السياق الدبلوماسية مشاركة المغرب في جنازة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في أيلول/سبتمبر 2016، ممثلاً بمستشار الملك أندريه أزولاي André Azoulay²⁷⁴. ولكن رفض العاهل المغربي المشاركة في قمة دول غرب إفريقيا في ليبيريا في حزيران/يونيو 2017، بعد توجيه دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للمشاركة في القمة²⁷⁵، أعطى مؤشراً على أن المغرب ما يزال غير مستعد لتطويع علاقته السياسية مع "إسرائيل".

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

شهدت المؤشرات المتعلقة بتطبيع الدول العربية علاقاتها مع "إسرائيل" خلال سنتي 2016 و 2017 ارتفاعاً غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية، إلا أن تلك المؤشرات بقيت في

غالبيتها العظمى في إطار العلاقات السرية غير المعلنة، مع وجود حرص واضح لدى الدول العربية على إنكار وجود أي تغيير رسمي في موقفها من "إسرائيل"؛ في مقابل ميل أمريكي وإسرائيلي للمبالغة في الحديث عن تطور علاقة تل أبيب بدول الاعتدال العربي، بهدف إشاعة جوٍّ من الاعتياد على فكرة التطبيع والتعامل معها على أنها أمر واقع لا محالة، ودفع تلك الدول إلى الإقدام على مزيد من الخطوات. ولكن أجواء السرية هذه تدل على أن الحاجز الذي يمنع الأنظمة الرسمية من المضي بعيداً في تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، أو حتى المجاهرة بالاتصالات القائمة معها، لم ينكسر بعد، وأن القضية الفلسطينية ما تزال تمثل عقدة يصعب تجاوزها في المعادلة الإقليمية.

أما في التفاصيل، فقد تعددت التصريحات الإسرائيلية حول إقامة تل أبيب علاقات سرية مع الدول العربية، جاء أبرزها على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بدءاً من إشارته إلى أن الموساد يلعب دوراً رئيسياً في إقامة علاقات مع دول من العالم العربي²⁷⁶؛ ومروراً بقوله إن "إسرائيل" تخترق المنطقة نتيجة "تحول كبير للغاية" يطرأ في علاقاتها بدول عربية مهمة، وأن "هذه الدول تُدرك الآن بأن إسرائيل ليست عدواً، بل حليفاً ضد التهديد المتصاعد للتطرف الإسلامي المتمثل في داعش"²⁷⁷. وصولاً إلى إبلاغ نتنياهو عدداً من الصحفيين الإسرائيليين أنه يمتلك "علاقات شخصية مباشرة" مع عدد من قادة الدول العربية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"²⁷⁸، وحديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أن الدول العربية لم تعد ترى "إسرائيل" كدولة عدو، مبدياً رغبته في تطبيع العلاقات معها²⁷⁹. بالإضافة إلى قوله خلال افتتاح الدورة الشتوية للكنيست إن "العالم العربي سيجر الفلسطينيين إلى السلام وليس العكس"²⁸⁰.

وفي الإطار نفسه، تحدث مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري جولد عن حدوث تغيير دراماتيكي يتمثل في انفتاح العالم العربي على العلاقات السرية مع "إسرائيل"، واصفاً تلك العلاقات بأنها "مياه دافئة تحت الجليد"²⁸¹.

كما أشاد رئيس المعسكر الصهيوني إسحق هرتسوغ بما وصفه "شجاعة" زعماء عدد من الدول العربية المعتدلة التي أبدت اهتماماً بالتعاون الدبلوماسي مع "إسرائيل" وإيجاد مسار للتسوية الإقليمية، مشيراً إلى أن تلك الدول تشمل كلاً من مصر والأردن والسعودية والإمارات والبحرين والمغرب والكويت²⁸². وهو ما تقاطع مع إشارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة

تسيبي ليفني إلى سعي دول معتدلة في المنطقة للتحالف مع "إسرائيل" لمواجهة محور إيران وحزب الله، ولكنها ترغب أولاً في قيام "إسرائيل" بإجراءات لحلحلة الصراع مع الفلسطينيين²⁸³.

وفي سياق موازٍ، تكرر حديث وزير الاستخبارات والاتصالات الإسرائيلي يسرائيل كاتس عن خطة له لربط "إسرائيل" بالدول العربية بمشروع سكة حديد عبر الأردن²⁸⁴، على الرغم من أن الجانب الأردني كان قد نفى وجود مشاريع مشتركة من هذا النوع بين الأردن و"إسرائيل"²⁸⁵.

ولم يقتصر الحديث عن التطبيع العربي مع "إسرائيل" على دول "الاعتدال" التي سبق ذكرها، حيث لمح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور في كانون الثاني/يناير 2016 إلى إمكانية تطبيع الخرطوم علاقاتها مع "إسرائيل"²⁸⁶، وأشار في وقت لاحق إلى أن الحوار الداخلي الذي تشهده البلاد بمشاركة مئة حزب وحركة سياسية شهد تعبير البعض عن رغبته في هذا التطبيع²⁸⁷.

كما دعا رئيس حزب الوسط الإسلامي في السودان يوسف الكودة بلاده إلى التطبيع مع "إسرائيل" دون شروط²⁸⁸. وقال وزير الاستثمار السوداني مبارك الفاضل المهدي في وقت لاحق إنه يدعم فكرة إقامة علاقات بين بلاده و"إسرائيل"، مضيفاً أن القضية الفلسطينية أخرت العالم العربي²⁸⁹. بينما تبرأت الحكومة السودانية من موقف الوزير المهدي، وقالت إنه "رأي شخصي يخصه وحده ولا يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة أو البلاد"²⁹⁰.

وقد دفع كل هذا الحديث عن تطبيع الدول العربية علاقاتها مع "إسرائيل" السلطة الفلسطينية للتحذير من تأثير هذا الأمر على مسار التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث حذر الرئيس محمود عباس في كلمته أمام مؤتمر القمة العربية في نواكشوط من مفهوم "التعاون أو الأمن الإقليمي"، الذي يهدف لإيجاد تنسيق أمني بين "إسرائيل" والدول العربية وتطبيع العلاقات، قبل تحقيق هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية²⁹¹. كما أكد عباس في مناسبة أخرى معارضته المطلقة للتطبيع العربي مع "إسرائيل" ما دام يتناقض مع مبادرة السلام العربية، مشدداً على رفضه المضي في الحلول الاقتصادية والأمنية قبل الحلول السياسية²⁹².

وفي الشق الاقتصادي، أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية تسجيل إجمالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر، والأردن، والمغرب) تراجعاً بنسبة 27.8% بين سنتي 2015 و2017 (انظر جدول 6/1). وجاء ذلك معاكساً للاتجاه السابق لنمو حجم التبادل التجاري بين هذه الدول و"إسرائيل" خلال الفترة 2012-2015²⁹³.

جدول 6/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية
2014-2017 (بالمليون دولار)²⁹⁴

البلد	2014	2015	2016	2017
مصر	206.2	166.7	136.1	150.4
الأردن	485.9	509.2	357	340.1
المغرب	17.2	38.6	56	37.1
المجموع	709.3	714.5	549.1	516

وعلى الرغم من أن حجم التبادل التجاري مع الأردن شهد أكبر قدر من التراجع بين سنتي 2015 و2017 مع انخفاضه من 509.2 ملايين إلى 340.1 مليون دولار (بنسبة تراجع بلغت -33.2%)، إلا أن الأردن ما يزال الشريك التجاري العربي الأول لـ"إسرائيل"، بحصة تبلغ نحو 66% من إجمالي حجم تجارة الدول العربية الثلاث معها، مع استمرار ميل الميزان التجاري لصالحه. وقد سجّلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بين سنتي 2015 و2017 انخفاضاً من 98.7 مليون دولار إلى 58 مليون دولار (بنسبة تراجع -41.2%)، فيما تراجعت قيمة الواردات الإسرائيلية من الأردن من 410.5 ملايين دولار إلى 282.1 مليون دولار (أي بنسبة -31.3%) خلال الفترة نفسها (انظر جدول 6/2).

أما مصر فقد تراجع حجم تبادلها التجاري مع "إسرائيل" من 166.7 مليون دولار في سنة 2015 إلى 150.4 مليون دولار سنة 2017 (بنسبة تراجع -9.8%). وفي حين تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال تلك الفترة من 112.1 مليون دولار إلى 85.1 مليون دولار (بنسبة -24.1%)، إلا أن الواردات الإسرائيلية من مصر زادت من 54.6 مليون دولار إلى 65.3 مليون دولار، مسجّلة نمواً بنسبة 19.6% (انظر جدول 6/1 و6/2).

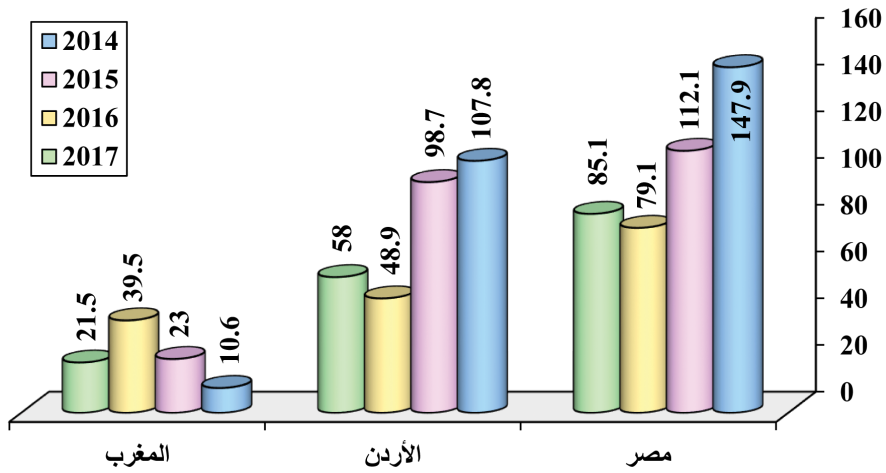
في المقابل، سجل حجم التبادل التجاري بين المغرب و"إسرائيل" تراجعاً بنسبة -3.9% خلال تلك الفترة، حيث انخفضت قيمته من 38.6 مليون دولار سنة 2015 إلى 37.1 مليون دولار سنة 2017. وسجلت الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب تراجعاً بنسبة -6.5%، بانخفاضها من 23 مليون دولار في 2015 إلى 21.5 مليون دولار في 2017. فيما بقيت قيمة الواردات الإسرائيلية متساوية خلال السنتين (انظر جدول 6/1 و6/2).

جدول 6/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية

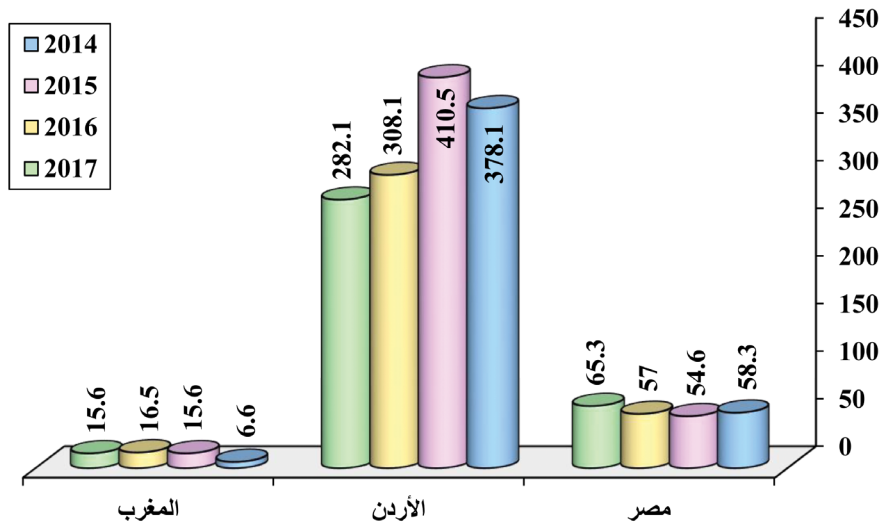
²⁹⁵ (بالمليون دولار) 2014-2017

الواردات الإسرائيلية من:				الصادرات الإسرائيلية إلى:				البلد
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
65.3	57	54.6	58.3	85.1	79.1	112.1	147.9	مصر
282.1	308.1	410.5	378.1	58	48.9	98.7	107.8	الأردن
15.6	16.5	15.6	6.6	21.5	39.5	23	10.6	المغرب

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2014-2017 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2014-2017 (بالمليون دولار)



ولكن تقتضي الإشارة مجدداً إلى أنه في حال بدء صادرات الغاز الإسرائيلي إلى كل من الأردن ومصر خلال السنتين المقبلتين، بموجب الصفقات التي تمت الإشارة إليهما سابقاً عند الحديث عن علاقة كل من الطرفين بـ"إسرائيل"، فإن قيمة التبادل التجاري ستشهد زيادة كبيرة يميل فيها الميزان التجاري لصالح "إسرائيل" بشدة.

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

استمرت الأزمات المتعددة والمتتالية التي تعصف بالعالم العربي في إثقال قدرة الشارع العربي على مواكبة الأحداث المحيطة به، وفي الحد من التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية في عدد كبير من الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تشهد أزمات داخلية تستحوذ على اهتمام أبنائها، وتستنزف قوى الحراك الشعبي فيها، ولا سيما بعد استكمال استبعاد قوى التغيير من المشهد السياسي، وتراجع تأثير المواقف الشعبية في صناعة القرار مع عودة التعامل الأمني مع التحركات والتظاهرات الشعبية.

وقد أسهم تداخل الأزمات الداخلية مع الصراعات الإقليمية على النفوذ في دفع القضية الفلسطينية إلى مرتبة أدنى ضمن سلم الاهتمامات العربية، وهو أمر ينطبق على المستوى الشعبي كما على المستوى الرسمي. وذلك بالإضافة إلى الشرخ الذي أوجدته تلك الأزمات والصراعات بين المكونات الشعبية في البلد الواحد، وفي المنطقة عموماً.

ولكن هذا لم يحل بأي من الأحوال دون تصدر القضية الفلسطينية الاهتمام الشعبي العربي في الأحداث المفصلية التي مرت بها، وهو ما أظهرته هبة باب الأسباط في تموز/ يوليو 2017، والتي أثبتت أن مدينة القدس والمسجد الأقصى على وجه الخصوص ما يزالان يمتلكان مرتبة لا يُنازعان عليها في الوجدان الشعبي العربي، ويشكلان في الوقت نفسه محل اتفاق لا خلاف عليه.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول المحيطة بفلسطين شهدت مستويات منخفضة من التفاعل الشعبي مع تلك الأحداث مقارنة عما كانت عليه في السابق، نتيجة للحروب والأزمات الداخلية، وعوامل غياب الأمن والقمع السياسي، إلا أن الأردن ما يزال الاستثناء الأبرز بين تلك الدول، حيث حافظ خلال سنتي 2016 و2017 على مستوى تفاعل متقدم بل ومنتزاع مع أحداث القضية الفلسطينية، ولا سيما تلك المتعلقة بالقدس، التي يتعامل معها الشارع الأردني بموقف موحد، سواء لمكانتها الرمزية الدينية المقدسة، أم لكونها عاصمة فلسطين، أم لهويتها العربية والإسلامية.

كما زادت حادثة السفارة الإسرائيلية وسقوط شهيدين أردنيين على أرض القدس من مستوى التفاعل الشعبي الأردني مع ما يجري من أحداث غرب النهر، وقدمت شهادة الأردنيين في الوقت

نفسه دلالة على مدى ذلك التفاعل. وذلك بالإضافة إلى الدلالة التي يقدمها التجاوب الشعبي مع حملات ترميم بيوت المقدسين في البلدة القديمة، والتي تنظمها نقابة المهندسين الأردنيين، وهو تجاوب يتزايد في كل سنة عن سابقتها بشكل ملموس.

في الوقت نفسه، حافظت دول المغرب العربي على مستويات متقدمة من الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية، وكان من أبرز دلائله اغتيال المهندس القسامي التونسي محمد الزواري في تونس، والذي كان قد انخرط في صفوف المقاومة الفلسطينية وأشرف على تطوير طائرات "أبائيل" دون طيار. وشكّلت المواقف الشعبية التونسية عقب اغتياله، والمشاركة الشعبية في جنازته مؤشراً على دعم التونسيين للقضية التي استشهد الزواري من أجلها²⁹⁶.

وفي سياق التفاعل الشعبي ضدّ قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، فقد تحرّك الشارع الأردني بشكل قوي، وبأعداد كبيرة، واستنكرت معظم الأحزاب الأردنية إعلان ترامب، وعمّت مسيرات الغضب والتنديد بإعلان ترامب مختلف المحافظات الأردنية. وتوالت ردود الفعل من أحزاب وشخصيات عامة مصرية على إعلان ترامب، منتقدة أداء نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي من قضية القدس، كما خرج المصريون في تظاهرات كبيرة للتنديد بإعلان ترامب، وشهدت الجامعات المصرية مظاهرات حاشدة. وأجمع لبنان بكل أطيافه السياسية على استنكار إعلان ترامب، وشهدت المناطق اللبنانية مظاهرات واعتصامات، أعلن المشاركون فيها تضامنهم مع القدس وفلسطين والمقدسات ورفضهم للإعلان الأمريكي. كما نفذت الأحزاب والقوى اللبنانية والفصائل الفلسطينية اعتصاماً في محيط السفارة الأمريكية في بيروت.

وتواصل الرفض الشعبي في الكويت لإعلان ترامب، وتوالت بيانات التعبير عن الغضب والرفض من منظمات المجتمع المدني والنقابات. وشهدت مدن الجزائر مظاهرات حاشدة، في الجزائر العاصمة وقسنطينة والمدية والمسيلة والجلفة والوادي ومعسكر وسطيف وهران. كما انطلقت مظاهرات حاشدة في تونس العاصمة وصفاقس وتطاوين وقفصة والقصرين وبنقردان وبنزرت، وغيرها من المدن. وشهدت مدن المغرب مئات المظاهرات تنديداً بالقرار الأمريكي، أبرزها كان في العاصمة الرباط، التي شارك فيها أكثر من 100 ألف متظاهر، في 2017/12/10. وشهدت الخرطوم ولايات النيل الأزرق، والنيل الأبيض، وكسلا، والشمالية، والجزيرة، ولايات دارفور الخمس؛ مسيرات واحتجاجات ما حول السودان إلى بؤرة رفض لإعلان ترامب. أما في موريتانيا، فقد انتشرت المواقف والاحتجاجات، على المستويين الرسمي والشعبي، رفضاً لإعلان ترامب. وفي اليمن، خرجت مظاهرات للتضامن مع الشعب الفلسطيني في صنعاء وتعز... وغيرها.

وبالإضافة إلى التنديد الشعبي، كان ثمة إجماع رسمي عربي صدر بطرق مختلفة لإدانة قرار ترامب، حيث تحدثنا عنه في مواضعه. فبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، صدرت إعلانات من

سورية وقطر والكويت والإمارات والبحرين والعراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان وليبيا والصومال...

وفي سياق قياس التغير في الموقف الشعبي العربي تجاه القضية الفلسطينية، تؤيد نتائج المؤشر العربي لسنة 2016 الاستنتاجات السابقة حول تأثير الأزمات العربية والحملة ضد قوى التغيير والصراعات الإقليمية، على هذا الموقف. حيث أظهر المؤشر أن نسبة من وافقوا على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً قد انخفضت من 84% في مؤشري 2011 و2012/2013، إلى 75% في مؤشر 2016، مقابل ارتفاع نسبة من رأوا أن القضية تخص الفلسطينيين وحدهم من 9% في 2011 إلى 17% في 2016²⁹⁷. ولكن في الوقت نفسه، فإن الموقف الشعبي تجاه "إسرائيل" لم يتغير، حيث حافظت المواقف من "اتفاقيات السلام" العربية الثلاثة الموقعة بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية على مستوياتها المعارضة بصورة متقاربة، حيث أشار استطلاع 2016 إلى تراوح نسبة المعارضين بين 56-58% لتلك الاتفاقات، بينما تراوحت نسبة المعارضين في استطلاع 2011 بين 54-57%. كما أن نسب معارضة المستطلعة آراؤهم لاعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل" بقيت مرتفعة ضمن المستوى نفسه، إذ بلغت 84% في مؤشر 2011 و86% في مؤشر 2016²⁹⁸.

خلاصة

منذ صعود مسار التسوية السلمية، شهدت المنطقة العربية تنازعاً بين منطقتين مركزيين لتعريف الصراع: الأول بين قوى الممانعة والاعتدال، والثاني بين قوى التغيير والقوى المضادة له. وفي حين أن المنطق الثاني هو الذي حكم مواقف القوى السياسية خلال معظم السنوات الأخيرة (2011-2017)، نتيجة لموجة ثورات الربيع العربي والثورات المضادة لها، إلا أن المشهد الحالي يبدو متجهاً لإعادة الاصطفاف وفق المنطق الأول، الذي كان سائداً في الفترة التي سبقت انطلاق الثورات، بعد أن تمكنت فعلياً القوى المضادة للتغيير من حسم نتيجة الصراع الثاني لصالحها، خلال جولته الأولى على الأقل.

وعلى الرغم من أن الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له أسهم في تحسين البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل" خلال الفترة السابقة، وأن خسارة قوى التغيير تسببت في تراجع مظاهر الموقف الشعبي الداعم للقضية الفلسطينية في غالبية الدول العربية، وعودة الأنظمة التي تستند إلى القوى الخارجية في كسب شرعيتها، إلا أن عملية إعادة الاصطفاف الحالية تتيح إمكانية استعادة القضية الفلسطينية بعضاً مما خسرت، شرط أن يتمكن الفلسطينيون من امتلاك المبادرة اللازمة لإبقاء قضيتهم في موقع متقدم ضمن سلم أولويات الدول العربية.

وبناءً على ما تقدّم، فإن أبرز الأخطار التي تُهدق بالقضية الفلسطينية في الوقت الراهن يتمثل في حلول المواجهة الإقليمية بين دول "الاعتدال" العربي وإيران محل المواجهة مع "إسرائيل" كصراع مركزي في المنطقة، لما يُنذر به ذلك من "تطبيع" لوجود "إسرائيل" في المنطقة، وتصفية لقوى المقاومة والقضية برمتها.

في المقابل، فإن استعادة العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وقوى الممانعة، على أرضية الالتقاء على القواسم المشتركة المتعلقة بقضية فلسطين، من شأنه توفير مظلة حماية من محاولات تصفيتها.

إلا أن أبرز الفرص التي يتيحها المشهد الحالي تتمثل في أن القدس والمسجد الأقصى هما محط تركيز برنامج "إسرائيل" السياسي، وأنهما أصبحا أيضاً محط دعم الإدارة الأمريكية لـ "إسرائيل"، وهو ما يضع مشروع تطبيع وجود "إسرائيل" وتحالف دول الاعتدال معها أمراً عالي الكلفة بالنسبة للدول العربية على الصعيد الشعبي، عدا عن إضراره المباشر بالمصالح السياسية لعدد من تلك الدول، وخصوصاً بالنسبة للأردن، الذي تشهد علاقته بـ "إسرائيل" توتراً مستمراً على خلفية هذا الملف، وبتيار التسوية الفلسطيني نفسه.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2017-2016



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

